

جَدَائِقُ النِّعَمِ

بِتَحْقِيقِ تَعْلِيقَاتِ الْفُقَهَاءِ الثَّلَاثَةِ عَلَى

الْمَنْجَحِ الْقَوْلِيِّ

شَرْحُ مَسَائِلِ التَّعْلِيمِ
لِلْإِمَامِ ابْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ
(ت ٥٩٧٢ هـ)

تَحْقِيقُ وَتَحْرِيرُ
الدَّكْتُورِ مُحَمَّدِ ابْنِ بَكْرٍ بَازِيزِ

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ



دار الفتح
للدراسات والنشر

مبحثٌ في التلفظ بنية الإحرام في الصلاة

من المسائل التي يكثر الخلاف والخوض والجدل فيها، مسألة التلفظ بالنية، وكثير من طلاب العلم ينقصهم التأصيل الفقهي لها، ومعرفة مظانها من كتب أئمة المذهب الكبار، ويظنون أنها مسألة محدثة عند المتأخرين. بينما هي مذكورة ومؤصل لها في كتب المذهب القديمة، من لدن الإمام فمن بعده.

واشتطَّ بعض المخالفين المنكرين لاستحباب التلفظ بالنية، فحكموا ببدعية التلفظ، ونسبة فاعله إلى البدعة المذمومة، بل بالغ بعضهم فحكم بكفر من اعتقد سنيتها، بمعنى ورودها عن النبي ﷺ، وهذا اشتطاطٌ في القول، وتعدُّ على الأدلة الشرعية، وعلى القياس الذي هو من أدلة أهل السنة والجماعة في إثبات الأحكام الشرعية، كما سيأتي تفصيله.

أولاً

تأصيل كلام الإمام والأصحاب في مسألة التلفظ بالنية

[١] ما ورد في نصوص كلام الإمام الشافعي:

اشتهر قول لأحد الأصحاب في المذهب، وهو أبو عبد الله الزبيري، أحمد بن سليمان البصري (ت ٣١٧هـ)، بأن المصلي لا تجزئه النية حتى يتلفظ بلسانه. تعلقاً بأن الشافعي قال في (كتاب المناسك): «ولا يلزمه إذا أحرم بقلبه أن يذكره بلسانه، وليس كالصلاة التي لا تصحُّ إلا بالنطق». قال الماوردي [٢/ ٢٠٤-٢٠٥]: «فتأول ذلك

على وجوب النطق في النية»، وشنع عليه، وردَّ عليه فهمه.

النص الذي نسب للإمام الشافعي، بحثت عنه طويلاً، فما وجدته بهذا اللفظ، بل الذي في «الأم» لفظ مغاير تماماً لما نقله الزبيري. جاء في «الأم» [٣/ ٣٨٩] (باب هل يسمى الحج أو العمرة عند الإهلال أو تكفي النية منهما؟): «أخبرنا الربيع، قال: قال الشافعي، رحمه الله تعالى: فيما حكينا من الأحاديث عن النبي ﷺ دليل على أن نية الملبى كافية له من أن يظهر ما يحرم به، كما تكون نية المصلي مكتوبة، أو نافلة، أو نذراً، كافية له من إظهار ما ينوي منها، بأي إحرام نوى. ونية الصائم كذلك. وكذلك لو حج أو اعتمر عن غيره؛ كفته نيته، من أن يسمي أن حجه هذا عن غيره. قال الشافعي: أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن سعيد بن عبد الرحمن، أن جابر بن عبد الله قال: ما سمى رسول الله ﷺ في تلبيته حجاً قط، ولا عمرة.

قال الشافعي: ولو سمى المحرم ذلك؛ لم أكرهه. إلا أنه لو كان سنة سماه رسول الله ﷺ أو من بعده. ولو لبى المحرم، فقال: (لبىك بحجة وعمرة)، وهو يريد حجة؛ كان مفرداً. ولو أراد عمرة؛ كان معتمراً. ولو سمى عمرة وهو يريد حجاً؛ كان حجاً. ولو سمى عمرة وهو يريد قراناً؛ كان قراناً. إنما يصير أمره إلى النية، إذا أظهر التلبية معها. ولا يلزمه إذا لم يكن له نية أن يكون عليه أكثر من لفظه. وذلك أن هذا عمل لله خالصاً، لا شيء لأحد من الآدميين غيره فيه، فيؤخذ فيه بما ظهر من قوله دون نيته، انتهى. هذا نص ما في «الأم» مما يخص مسألة الباب، وقول الإمام «ولو سمى المحرم ذلك؛ لم أكرهه»، صريح في عدم كراهته التلفظ بنية الحج، وهذا نص يفيدنا فيما يأتي. إلا أنه ليس نصاً في نية الصلاة.

نص عزيز في المسألة

ثم إنني وقفت على نص مهم عن الإمام الشافعي في المسألة، أخرجه الحافظ أبو بكر ابن المقرئ، محمد بن إبراهيم، الشهير بابن زاذان، الخازن الأصبهاني (ت ٣٨١هـ)، في

«معجمه»، قال [ص ١٢١، رقم ٣١٧]: «أخبرنا ابن خزيمة، ثنا الربيع، قال: كَانَ الشافعيُّ إذا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ فِي الصَّلَاةِ؛ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، مُوجِّهًا لِبَيْتِ اللَّهِ، مُؤَدِّيًا لِفَرَضِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، اللَّهُ أَكْبَرُ»، اهـ. هذا النص في غاية الوضوح، والدلالة على المطلوب، ومن العجيب أن لا يذكره فقهاؤنا في مصنفاتهم، فهل هو من باب (كَمْ تَرَكَ الْأَوَّلُ لِلْآخِرِ)! نعم، وجدت القاضي ابن العربي المالكي (ت ٥٤٣هـ) في «القبس شرح الموطأ» نقل استحباب التلَفُظَ بالنية مع الجهر بها عن الشافعي، وعبارته [ص ٢١٤]: «قال الشافعيُّ: يستحبُّ له أَنْ يَتَكَلَّمَ بِلِسَانِهِ بِنِيَّتِهِ، فيقولُ: أُوَدِّيَ ظَهَرَ الْوَقْتِ، ثم يكبرُ»، اهـ. وهنا اعتراضٌ في نسبة القول للإمام الشافعي، فإن الذي ثبت عنه، بحسب رواية ابن المقري الآنفه، إنما هو حكاية فعله، بنقل الربيع، لا نصُّ قوله، والله أعلم.

إن هذا النصَّ العزيز، لهو ردُّ بليغٍ على من زعمَ عدم ورود التلَفُظِ عن أحدٍ من الأئمة الأربعة، فهاهو قد ثبت عن الإمام الشافعي، أحد أئمة السلف، وثالث الأربعة أرباب المذاهب المتبوعة. وقد قال ابن القيم في «زاد المعاد» [١/ ١٩٤]: «فإن أوجدنا أحدًا حرفاً واحداً عنهم في ذلك، قبلناه، وقابلناه بالتسليم والقبول»؛ فسنده سلسلة الذهب، فابن المقري وثقه الكبار، فيلزم قبول روايته والتسليم.

اعتراضٌ وجوابه

فإن قيل: بما أن التلَفُظَ بالنية ثبت من فعل الشافعي، فكيف نوفقُ بينه وبين صريح كلامه المتقدم عن «الأم»؟

فالجوابُ عليه من وجوه ثلاثة:

الوجه الأول: أنه لم يرد عن الإمام نهْيٌ عن التلَفُظَ بالنية في العبادات، لا في النسك، ولا في غيره. وعبارته كما تقدم نقلها، ونعيذُها للتنبيه عليها، هي قوله في «الأم» [٣/ ٣٨٩]: «فيما حكينا من الأحاديث عن النبي ﷺ دليلٌ على أن نية الملبّي

كافية له من أن يظهر ما يحرم به، كما تكون نيّة المصلي مكتوبة، أو نافلة، أو نذراً، كافية له من إظهار ما ينوي منها، بأي إحرام نوى.

الوجه الثاني: أنه تقدّم عن الإمام عدم كراهة تسمية المحرم نسكه، ونصّ كلامه: «ولو سمّي المحرم ذلك؛ لم أكرهه. إلا أنه لو كان سنة؛ سماه رسول الله ﷺ أو من بعده»، اهـ. فظاهر كلامه: التفريق بين المسنون شرعاً وهو الوارد عن الشارع ﷺ أو الصحابة. وبين ما لم يرد فيه نهْي صريح. فعدم ورود النهي؛ لا يعني أن إتيانه مخالفٌ للسنة، بدليل تصريحه بعدم كراهته. فلو كانت التسمية أو التلفظ بالمنوي مخالفاً للشرع؛ لما قال فيه الشافعي «لم أكرهه»، فدلّ على أنه يرى التلفظ بالمنوي وتسميته أمرٌ لا يخالف الشرع ولا السنّة الصحيحة. فإذا أضيف إلى هذا ما صحّ من تلفظه عند قيامه إلى الصلاة؛ كان تأييداً وتقوية للقول بأن التلفظ مستحبٌ عند الشافعي. وهذا كلّهُ استظهاراً لا تنصيصاً.

الوجه الثالث: بناءً ما تقدم في الوجه الثاني، مما يدل على عدم كراهة الشافعي أصل التلفظ. فلو فرضَ ورُودُ نهْي عن التلفظ، ورواهُ الشافعي، ثم وجدنا عمله مخالفاً لما ورد؛ كان مجرى ذلك من باب (عمل الراوي بما يخالف مروّيه). قال الإسنوي [«نهاية السؤل»: ص ٢٧٣]: «حاصله: أن عملَ الراوي على خلاف ما رواه؛ لا يكون قدحاً في ذلك الحديث، كما نقله الإمام وغيره عن الشافعي، واختاره هو وأتباعه، والآمدي»، إلخ.

مثال ذلك: عملُ الشافعي حلقُ الإبط لا نتفه. ففي «الصحيحين» [خ: ٢٠٦/٧، رقم ٥٨٨٩؛ وم: ٢٢١/١، رقم ٢٥٧] عن أبي هريرة: «الفطرة خمسٌ»، أو: «خمسٌ من الفطرة، الختان، والاستحداد، ونَتْفُ الإبط، وتقليمُ الأظفار، وقص الشارب».

أخرج بن أبي حاتم في «مناقب الشافعي» [ص ٢١٠]: عن يونس بن عبد الأعلى، قال: رأيتُ الشافعي يوماً، وقد أخرج إحدى يديه من جيبه، والحجّام يحلق الشعرَ

الذي على إبطه، فيحلق ثم يردّها، ويخرج يده الأخرى، فيحلق ثم يردّها. قال يونس: اعتذر إلينا الشافعيّ من هذا، وقال: قد علمت أن السنّة في نشف الإبط، ولكني لا أقوى على الوجع. هذا الخبر نقله الأئمة في مصنفاتهم، كالنووي في «المجموع» [٢٨٨/١]، و«شرح مسلم» [١٤٩/٣]، وفيه: «أما نتف الإبط فسنّة بالاتفاق، والأفضل فيه التنف، لمن قويّ عليه. ويحصل أيضاً بالحلق وبالنورة». والعراقي في «طرح التثريب» [٨٠/٢]، والعسقلاني في «فتح الباري» [٣٤٤/١٠]، والعيني في «شرح أبي داود» [١٦٦/١]، والشوكاني في «نيل الأوطار» [١٤٢/١]، والكشميري في «فيض الباري» [١٠٠/٦]. فهنا خالف الشافعيّ صريح السنّة في الأمر بالتنف، لما ترجّح عنده أن الأمر للندب، لا للوجوب. وكذلك الأمر في التلفظ بالنية، فلو فرض أن هناك نهْيً وخالفه فعله؛ كان ذلك قرينةً لحمله على الندب لا الوجوب، فكيف ولا نهْي في الباب! فدلّ فعله، وإتيانه بالتلفظ عند إحرامه بالصلاة؛ على أن ذلك غير مكروه. بل هو صريح كلامه، كما تقدم أنه قال: «ولو سمّي المحرم ذلك؛ لم أكرهه»، فبهذا يتضح مذهبه، رحمه الله ورضي عنه، وعليه سار أصحابه وأتباعهم، كما سيأتي.

[٢] ما عليه الأصحاب في مسألة التلفظ بالنية:

للأصحاب في مسألة التلفظ بالنية في الصلاة، قولان لا ثالث لهما:

القول الأول (قول الزبيري): الوجوب، وهو قول لأبي عبد الله الزبيري، أحمد ابن سليمان البصري (ت ٣١٧هـ)، شيخ الأصحاب في البصرة، له مصنفات، منها: «كتاب في النية». هذا القول نقله الرافعي في «العزیز» [٢٦٣/٣] عن أبي علي الطبري (ت ٣٥٠هـ) صاحب «الإفصاح» وعزاه إلى (بعض أصحابنا)، قال: «لابدّ من التلفظ باللسان، لأن الشافعيّ، رضي الله عنه، قال في (الحج): «ولا يلزمه إلا إذا أحرم ونوى بقلبه، أن يذكره بلسانه، وليس كالصلاة التي لا تصحّ إلا بالنطق». وعزاه الماورديّ في «الحاوي» [٢٠٤-٢٠٥] إلى الزبيري مباشرة، قال: «قال أبو عبد الله الزبيريّ، من

أصحابنا: لا يجرئه حتى يتلفظ بلسانه. تعلّقاً بأن الشافعيّ قال في (كتاب المناسك): «ولا يلزمه إذا أحرم بقلبه، أن يذكره بلسانه، وليس كالصلاة التي لا تصحّ إلا بالنطق». فتأول ذلك: على وجوب النطق في النية». وعبارة الروياني في «البحر» [٣/٢]: «قال أبو عبد الله الزبيري، من أصحابنا: النية هي اعتقاد بالقلب، وذكر باللسان، ليظهر بلسانه ما اعتقده بقلبه، فيكون على كمال، وثقة من اعتقاده، فلا يجوز حتى ينوي ويتلفظ».

الرّد على الزبيري: هذا القول ردّه الأصحاب، وعابوا على الزبيري فهمه.

قال الماوردي (ت ٤٥٠هـ): «هذا فاسد، وإنما أراد: وجوب النطق بالتكبير. ثمّ مما يوضح فساد هذا القول حجاجاً: أن النية من أعمال القلب، فلم تفتقر إلى غيره من الجوارح. كما أن القراءة لما كانت من أعمال اللسان، لم تفتقر إلى غيره من الجوارح». وفي «المهذب» [١٣٤/١] (صفة الصلاة): «ومن أصحابنا من قال: ينوي بالقلب ويتلفظ باللسان؛ وليس بشيء». وقال إمام الحرمين (ت ٤٧٨هـ) [١٢٠/٢]: «ذكر العراقيون: أن من أصحابنا من أوجب التلفظ بما يؤدّي معنى النية قبل التكبير. وأخذ هذا من لفظ الشافعي في (كتاب الحج)، وذلك أنه قال: «ينعقد الإحرام من غير لفظ بالنية، وليس كالصلاة التي يفتقر عقدها إلى اللفظ». ثم قالوا: هذا الذي ذكره هؤلاء خطأ. والشافعي لم يرد باللفظ: التلفظ بالنية، وإنما أراد باللفظ: التكبير الواجب في ابتداء الصلاة، وهذا لا يُعدّ من المذهب».

وعبارة الروياني (ت ٥٠٢هـ) في (باب صفة الصلاة) [٣/٢]: «ومن أصحابنا من سها، فقال: لا تجزئه حتى ينطق بلسانه، لأن الشافعيّ، رحمه الله، قال في (كتاب الحج): «وليس عليه أن يسمّي حجاً ولا عمرة، وليس كالصلاة التي لا تصحّ إلا بالنطق». وهذا غلط، لأن الشافعيّ قصد به الرّد على أبي حنيفة، حيث قال: «لا بدّ مع النية في الحجّ من التلبية، أو سوق الهدّي حتى ينعقد». وأراد بالتطّيق في الصلاة التكبير، لا التلفظ بالنية». وقال القفال في «المستظهري» [٧٠/٢]: «غلط بعض أصحابنا،

فقال: لا تجزئه النية حتى يتلفظ بلسانه؛ وليس بشيء». وقال العمراني [١٦٠ / ٢]: «ومن أصحابنا من قال: لا يجزئه؛ لأن الشافعي قال: (وليس الصلاة كالحنج؛ لأن الصلاة في أولها نطق واجب). وهذا غلط؛ لأن النية هي القصد، وقد وجد منه ذلك، وما قاله الشافعي.. وإنما أراد به: النطق بالتكبير، لا بالنية». وقال الرافعي في «العزير» [٢٦٣ / ٣]: «قال الجمهور: لم يُرد الشافعي، رضي الله عنه، اعتبار التلفظ بالنية، وإنما أراد التكبير. فإن الصلاة به تنعقد، وفي الحنح يصير محرماً من غير لفظ».

وفي «المجموع» [٣١٧ / ١]: «الوجه الذي ذكره المصنف [أي: الشيرازي] وذكره غيره، وقال صاحب «الحاوي»: هو قول أبي عبد الله الزبيري: أنه لا يجزئه حتى يجمع بين نية القلب وتلفظ اللسان،... قال أصحابنا: غلط هذا القائل، وليس مراد الشافعي بالنطق في الصلاة، هذا. بل مراده: التكبير».

فائدة: جاء في «حاشية الجرهزي» [٣٧٩ / ١]: «كلام «التممة» ظاهر بأنه يخصه [أي: قول الزبيري بالوجوب] بالصلاة، ولهذا ادعى النووي أنه لا يطرد في الوضوء»، اهـ. وعبارة الكردي في «الكبرى» [١٩١ / ٢]: «قال النووي: إن الخلاف لا يطرد في الوضوء، فراجع». وقول الزبيري ورد في (كتاب الصلاة) من «المجموع» [٢٧٧ / ٣]، و(كتاب الحنح) [٢٢٣ / ٧]، ولم أقف على نص العبارة المذكورة.

اعتراض وجوابه

قول الزبيري، على ضعفه وشذوذه؛ إلا أن المتأخرين جعلوا من علل استحباب التلفظ بالنية الخروج من خلاف من أوجبها، وإن شدد، كما هو تعبير ابن حنبل في «التحفة» [١٢ / ٢]. قال الكردي في «الكبرى» [١٩١ / ٢]: «لا يسن الخروج من الخلاف إلا إن كان قوياً، متماسكاً. وهنا ليس كذلك. قال النووي في «الروضة» [٢٢٨ / ١]: «لنا وجه شاذ: أنه يشترط نطق اللسان، وهو غلط»، إلخ. وفي «الصغرى» [٢٤٤ / ١]: «لعل شدة ضعفه، أو غلظه، من حيث النقل، فلا ينافي ندب الخروج منه، من حيث

المدرّك. أو يقال: إنه ليس علةً مستقلةً، لانضمامه إلى الأول، فهو جزءٌ علةٌ، فحرّر، اهـ. نقله الترمسي في «حاشيته» [١٩١/٢].

القول الثاني (المعتمد): أن التلفّظ ليس واجباً. واختلف الأصحاب الأقدمين، والمتأخرين، في حكمها. فمنهم من قال إن التلفّظ أكّد. وبعضٌ قال هو الأولى. وبعضٌ عبّر بالاستحباب، وبعضٌ بالندب، وبعضٌ بالسُّنية.

(١) فممن عبر بالأكدية: الماوردي [٢٠٤/٢]، وزاد: وأنها أكمل الأحوال. والشيرازي في «المهذب» [٣٥/١] (باب نية الوضوء). تابعه النووي في «المجموع» [٣١٦-٣١٧/١]: «لا يجب التلفّظ باللسان معها، ولا يجرى وحده، وإن جمعهما فهو أكّد، وأفضل. هكذا قاله الأصحاب، واتفقوا عليه. ولنا قولٌ حكاه الخراسانيون: أن نية الزكاة تجزئ بالتلفّظ، من غير قصد بالقلب، وهو ضعيفٌ. ووجهٌ مشهورٌ، ذكره المصنف وغيره: أن نية الصلّة تجب بالقلب والتلفّظ معاً، وهو غلطٌ. وقد أشار الماوردي إلى جريانه في الوضوء، وهو أشدُّ وأضعفٌ. والفرق بين الوضوء والزكاة على هذا القول الضعيف الذي ذكرناه: أن الزكاة وإن كانت عبادة فهي شبيهةٌ بأداء الديون، بخلاف الوضوء. والفرق بين الصلّة والوضوء، في وجوب التلفّظ في الصلّة، على الوجه الضعيف، دون الوضوء: أن نية الوضوء أخفُّ حكماً، ولهذا اختلف العلماء في وجوبها».

(٢) وممن عبر بالأولى: القاضي حسين (ت ٤٦٢هـ) في «التعليقة» [ص ٢٤٩]، قال: «ولو نوى بالجنان، وتلفّظ باللسان، فهو الأكمل والأولى».

(٣) وممن عبر بالاستحباب: صاحب «البيان» [١٠١/١]، قال: «إلا أن المستحبّ: أن يقصد ذلك بقلبه، ويتلفّظ به بلسانه؛ ليكون التلفّظ به أعون له على خلوص القصد». وقال [١٦٠/٢]: «فإن نوى بقلبه، وتلفّظ بلسانه؛ فقد أتى بالأكمل». والهيتمي في «المنهج القويم» [ص: ١٤٦] (في بيان الإحرام). والسفيري (ت ٩٥٦هـ) في «شرح البخاري» [١١٨/١].

(٤) وممن عبر بالندب: النووي في «المنهاج» [ص ٢٦]: «والنية بالقلب. ويندبُ النطقُ قبيلَ التكبير». قال الدميريُّ [٨٩ / ٢]: «[يندبُ] ليساعدَ اللسانُ القلبَ، ولأنَّ ذلكَ أبعدَ عن الوسواس. وتقدم أن الزبيريَّ أوجب التلفُّظَ بالنية في كل عبادة، وهو بعيدٌ، بل لم يَقمُ دليلٌ على النَّدْبِية». وبه عبَّر ابن المقري في «روض الطالب»، قال شيخ الإسلام [٤٢ / ١] إنه من زيادته، أي: على أصله «الروضة».

وفي «التحفة» [١٢ / ٢] ذكر ثلاث علل للندب، قال «ليساعد اللسان القلب، وخروجاً من خلاف من أوجبه، وإن شذَّ. وقياساً على ما يأتي في (الحجِّ) المندفع به التشنيعُ بأنه لم ينقل». وفي «المغني» [١٥٠ / ١] علتان: «ليساعد اللسان القلب، ولأنه أبعد عن الوسواس». وفي «النهاية» [٤٥٧ / ١] ثلاث علل: «ليساعد اللسان القلب، ولأنه أبعد عن الوسواس، وللخروج من خلاف من أوجبه».

اعتراضُ وردُّه

اعترض الأذرعيُّ (ت ٧٨٣هـ) والدميريُّ (ت ٨٠٨هـ) [«النجم»: ٨٩ / ٢] على تعبير «المنهاج» بالندب. بأنه «لم يَقمُ دليلٌ على النَّدْبِية». ردَّ الخطيب الشربيني (ت ٩٧٠هـ) في «المغني» قائلًا [١٥٠ / ١]: «وهو ممنوعٌ، بل قيل: بوجوب التلفُّظِ بالنية في كل عبادة»، اهـ.

(٥) وممن عبر بالسنية: بافضل (ت ٩١٨هـ) في «المقدمة الحضرية» [ص ٢٩] (فصل في سنن الوضوء): «وسننه السواك... والتلفظ بالنية». وفي (فصل في سنن الصلاة) [ص ٦٦]: «ويسن التلفظ بالنية قبيل التكبير». قال ابن حجر في «التحفة» [١٩٥ / ١]: «نعم، يسنُّ التلفُّظُ بها في سائر الأبواب، خروجاً من خلافِ مُوجبهِ». ومثلها عبارته في «المنهج» [ص ٩٦]، وعبارة باعشن [ص ٢١٦]. كما عبر بالسنية ابنُ سُمير الحضرمي (ت ١٢٧٠هـ) في «متن سفينة النجا» [ص ١]: «ومحلها القلبُ، والتلفظُ بها سنَّة». وعليه مشى كافة الشراح.

فائدة

نقل المشهور (ت ١٣٢٠هـ) في «بغية المسترشدين» [ص ٢٤٠] عن «فتاوى» شيخه محمد باسودان (ت ١٢٨١هـ): «أصل الصَّيْغَةِ الصَّحِيحَةِ [في الحج عن الغير] أن يُقُول: نَوَيْتُ الْحَجَّ عَنْ فُلَانٍ، وَأَحْرَمْتُ بِهِ لِلَّهِ تَعَالَى».

هذا، وعباراتهم في التلفُّظ بنية الصوم، والحج، وزكاة الفطر، والبيع، وغيرها، منتشرٌ كثير، وإنما اقتصرْتُ على بحثِ التلفُّظ بنية الصَّلَاة، لشُهرة الكلام فيه.

ثانياً

تأصيلُ الخلافِ العاليي في مسألة التلفُّظ بالنية

فلنعرِّج على كلام المخالفين (الخلاف العاليي)، ووما ردَّ به المجوزون عليهم، ثم ندلف بعد ذلك إلى كلام الأصحاب وتحرير عباراتهم في تقرير المذهب.

[١] أقوال المجوزين

وهم عامَّة فقهاء المذاهب الثلاثة، عدا المالكية، فقد اتفقوا على أن التلفظ بالنية في العبادات صفة كمالٍ، لا شرطٌ فيها. فمن جملة الأقوال، على سبيل الإجمال: قولُ ابن هُبَيْرَةَ (ت ٥٦٠هـ) في «الاختلاف» [١/ ٤٠]: «وصفة الكمال: أن ينطقَ بها بما نواه في قلبه، ليكونَ من نطقٍ وقيامٍ. قيلَ: إلا مالكاً، فإنه كرهَ النطقَ باللسان فيما فرضه النية».

وفي كتاب «الفقه الإسلامي وأدلته» [١/ ١٣٧]: «يسنُّ عند الجمهور، غير المالكية، التلفُّظُ بها، لمساعدة القلب على استحضارها، ليكون النطقُ عوناً على التذكُّر. والأولى عند المالكية: ترك التلفُّظ بها». وفي «الموسوعة الفقهية الكويتية» [٤٢/ ٦٧]: «وقال المالكية: بجواز التلفُّظ بالنية في العبادات، والأولى تركه، إلا لموسوسٍ، فيستحب له التلفُّظ، ليذهب عنه اللبسُ». انتهى.

ووقفْتُ على قول عند المالكية بتفضيل التلَفُظ في «حاشية العدوي» نقلاً عن التلسمانيّ، وذلك عند قول المنوفي (ت ٩٣٩هـ) في «كفاية الطالب الرباني» [٢٠٣/١]: «الذي يقع به الإجزاء عندنا: أن ينوي بقلبه من غير نطقٍ باللسان. قيل: هو الأفضل، على المعروف من المذهب، إذ اللسان ليس محلاً للنية». حشَى عليه العدويّ (ت ١١٨٩هـ) بقوله: «الظاهر، أن مقابلَه يقول: إن النطقُ أفضل، فقد قال التلسمانيّ في (باب الصلاة): إن التلَفُظ بالنية أفضل».

وهذا سرد نصوص المذاهب على سبيل التفصيل، وقد تقدمت أقوال الشافعية:

(٢) نصوصُ الحنفية: جاء في «تحفة الفقهاء» للعلاء السمرقندي (ت ٥٤٠هـ) في (باب الصلاة) [١٢٥/١] «ذَكَرُ ما نوى بقلبه باللسان، هل هو سنة؟ عند بعضهم ليس بسنة. وقال بعضهم: هو سنة مستحبة». واستدلَّ بأنَّ محمد بن الحسن ذكر في (كتاب المناسك): «إذا أردت أن تحرم بالحج، إن شاء الله، فقل: اللهم إني أريد الحج، فيسره لي، وتقبله مني. فههنا يجب أن يقول: اللهم إني أريد صلاة كذا، فيسرها لي، وتقبلها مني». ومثله في «البدائع» للكاساني (ت ٥٨٧هـ) [١٩٩/١] قال: «لم يذكره في (كتاب الصلاة) نصّاً، ولكنه أشار إليه في (كتاب الحج)»، إلخ. وفي «المحيط البرهاني» لابن مازة (ت ٦١٦هـ) [٢٨٩/١]: «هل يستحب أن يتكلّم بلسانه؟ اختلف المشايخ فيه. بعضهم قالوا: لا؛ لأن الله تعالى مطلع على الضمائر، وبعضهم قالوا: يستحب، وهو المختار. وإليه أشار محمد، رحمه الله، في أول (كتاب المناسك)»، إلخ. فيتبين من هذا، أن متقدّمي الحنفية قاسوا التلفظ بنية الصلاة، على التلفظ بنية الحج.

ولابن أمير حاج الحلبّي الحنفيّ (ت ٨٧٩هـ) كلام رائق في الباب، أورده اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ) في «آكام النفائس» [ص ٢٨-٣٠]، ونصّه: «لعل الأشبه أنه بدعة حسنة، عند قصد العزيمة»، إلى أن قال: «ولو وقع لبعضهم الاستعانة على ذلك بذكر اللسان في بعض الأزمان؛ لم يره من وقف عليه. لعدم كونه من الأمور التي

تتوفر الدواعي على نقلها؛ لكونه نشأ عن عارضٍ من الأحوال النادرة»، انتهى. قلتُ [اللكنوي]: هو غاية الكلام في موضع الاحتجاج، ومع هذا فلا يخفى على من له أدنى لبٍّ، أن الأولى في هذا الباب، هو الاقتداء بالنبي ﷺ وأصحابه، وهو اختياري، لا أتكلم بشيء مما يتكلم به المتكلمون، إلا (الله أكبر) قصداً إلى حصول الوصول إلى جنابه»، انتهى. وفي «غرر الأحكام» لملاً خسرو (ت ٨٨٥هـ) [١/ ٦٢]: «التلفظ بها مستحبٌ. يعني: طريقٌ حسنٌ، أحبه المشايخ، لا إنه من السنة. لأنه لم يثبت عن رسول الله ﷺ من طريق صحيح ولا ضعيف، ولا عن أحد من الصحابة والتابعين، ولا عن أحد عن الأئمة الأربعة، بل المنقول: أنه ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة كبر. فهذه بدعةٌ حسنةٌ، عند قصد جمع العزيمة».

وفي «مراقي الفلاح» للشرنبلالي (ت ١٠٦٩هـ) [ص ٨٤] بعد أن نقل كلام ابن القيم في أنها بدعة، قال: «وفي «مجمع الروايات»: التلفظ بالنية كرهه البعض، لأن ابن عمر، رضي الله عنه، أدب من فعله. وأباحه البعض، لما فيه من تحقيق عمل القلب، وقطع الوسوسة. و [ابن] عمر، رضي الله تعالى عنه، إنما زجر من جهر به. فأما المخافنة به؛ فلا بأس بها. فمن قال من مشايخنا: إن التلفظ بالنية سنة، لم يُرد به سنة النبي ﷺ بل سنة بعض المشايخ، لاختلاف الزمان، وكثرة الشواغل على القلوب فيما بعد زمن التابعين». ونقل الخلاف العيني في «البنية» [٢/ ١٣٨].

وانتهى ابن نجيم (ت ٩٧٠هـ) في «البحر الرائق» [١/ ٢٩٢-٢٩٣] بعد بحث في أقوال أهل مذهبه، إلى أنه بدعةٌ حسنةٌ، عند قصد جمع العزيمة. قال: «وقد استفاض ظهور العمل بذلك في كثير من الأعصار، في عامة الأمصار، فلعل القائل بالسنية أراد بها: الطريقة الحسنة، لا طريقة النبي ﷺ»، اهـ.

وقال في «الأشباه والنظائر» [١/ ١٦٩-١٧٠]: «لا يشترط مع نية القلب التلفظ في جميع العبادات. قال في «المجمع»: ولا معتبر باللسان. وهل يستحب التلفظ،

أو يسن، أو يكره؟ أقول: اختار في «الهداية» الأول، لمن لم تجتمع عزمته. وفي «فتح القدير»: لم ينقل عن النبي ﷺ التلفظ بالنية، لا في حديث صحيح ولا في ضعيف. وزاد ابن أمير الحاج: أنه لم ينقل عن الأئمة الأربعة. وفي «المفيد»: كره بعض مشايخنا النطق باللسان، ورآه الآخرون سنة. وفي «المحيط»: الذكر باللسان سنة، فينبغي أن يقول: اللهم إني أريد صلاة كذا فيسرها لي وتقبلها مني. ونقلوا في (كتاب الحج): أن طلب التيسير لم ينقل إلا في الحج، بخلاف بقية العبادات. وقد حققناه في «شرح الكنز»، وفي «القنية»، و«المجتبى». والمختار: أنه مستحب.

وفي «فتح باب العناية» للقاري (ت ١٠١٤هـ) [٢٤٥/١]: «وهذا بدعة حسنة، استحسناها المشايخ للتقوية، أو لدفع الوسوسة». وبحث في «المرقاة» [٤٢/١] المسألة بحثاً طويلاً، رد فيه على من قال بالاستحباب، ومال إلى عدمه، ثم قال: «لكن له محمل، عندنا، مختص بمن ابتلي بالوسوسة في تحصيل النية، وعجز عن أدائها. فإنه قيل في حقه: إذا تلفظ بالنية سقط عنه الشرط، دفعاً للخرج».

ونقل الطحطاوي (ت ١٢٤٢هـ) في «حاشيته» [ص ٢٢١] عن نوح الرومي، قوله: «القائل بالاستحباب، لعله أراد به: الأمر المحبوب في نظر المشايخ، لا في نظر الشارع، لأن المستحب قسم من السنة».

وممن صرح بالاستحباب: الحداد في «الجوهرة النيرة» [٧/١]، ومثله الحلبي في «منية المصلي»، وزاد: إنه المختار. والغنيمي في «اللباب» [٦٣/١]. وصححه في «المجتبى»، وفي «الهداية»، و«الكافي»، و«التبيين»: أنه يحسن، لاجتماع عزمته. ولخص اللكنوي في «عمدة الرعاية» [٢٤٨/٢] الأقوال في ثلاث صور:

«أحدها: الاكتفاء بنية القلب، وهو مجزئ اتفاقاً. وهو الطريقة المشروعة المأثورة عن رسول الله ﷺ وأصحابه، فلم ينقل عن أحد منهم التكلم بنوي، أو أنوي صلاة كذا في وقت كذا، ونحو ذلك. كما حققه ابن الهمام في «فتح القدير»، وابن القيم في

«زاد المعاد». وقد فصلتُ ذلك في «السعاية»، وفي رسالتي «آكام النفائس في أداء الأذكار بلسان فارس».

وثانيها: الاكتفاء بالتلفُّظ من دون قصد القلب، وهو غير مجزئ.

وثالثها: الجمعُ بينهما، وهو سنةٌ على ما في «تحفة الملوك». وليس بصحيح. ومستحبُّ على ما في «المنية». أي بمعنى: ما فعله العلماء واستحبُّوه، لا بمعنى ما فعله رسول الله ﷺ، أو رغب إليه، فإنه لم يثبت ذلك. وعَلَّلوا استحبابه وحُسْنَه: بأنَّ فيه موافقةً بين القلب واللسان، وجمعاً للعزيمة، اهـ.

(٣) مذهبُ المالكية: نقلوا عن ابن يونس الصقلِّي (ت ٤٥١ هـ) قوله [«التاج للمواق: ٢/ ٢٠٧»]: «ينوي بقلبه، وليس عليه نطقٌ بلسانه، إلا أن يشاء». وفي «المقدمات» لابن رُشد الجدِّ (ت ٥٢٠ هـ) [١/ ١٥٦]: «تجزئ النيةُ بالقلب، دون النطق باللسان، في مذهبِ مالك، وجميع أصحابه». وفي «القوانين الفقهية» لابن جُزي (ت ٧٤١ هـ) [١/ ٦٢]: «محلُّ النية القلب، ولا يلزم النطقُ بها، وتركه أولى، خلافاً للشافعي». وفي «كفاية الطالب» لأبي الحسن المنوفي (ت ٩٣٩ هـ) [١/ ٢٠٣]: «الذي يقعُ به الإجزاء عندنا: أن ينوي بقلبه، من غير نطق باللسان، قيل: هو الأفضلُ على المعروف من المذهب، إذ اللسان ليس محلاً للنية».

وفي «إرشاد السالك» لابن عسكر (ت ٧٣٢ هـ) [ص ١٥]: «محلُّها القلبُ بغير تلفُّظ، فإن تلفَّظَ بها فواسعٌ». وعبارة «مختصر خليل» (ت ٧٧٦ هـ): «ولفَّظُه واسعٌ»، ومثله في «الشامل» لبهرام (ت ٨٠٥ هـ) [ص ٢٢]. وفي «شرح الخرخشي» (ت ١١٠١ هـ) [١/ ٢٦٦] على قولهم (لفَّظُه واسعٌ): «هذا من إضافة المصدر إلى فاعله. أي: لفظُ الناوي، أو المصلِّي، واسعٌ. فينبغي أن لا يتلفَّظَ بقصده، بأن يقول: (قد نويتُ فرضَ الوقت) مثلاً. لأن النية محلها القلب، فلا مدخلَ للسان فيها، فإن تلفَّظَ فواسعٌ، وقد خالفَ الأولى». وفي «الفواكه الدواني» للنفراوي (ت ١١٢٦ هـ) [١/ ١٤٦]: «ومحل

النية القلب فلا يشترط التلفظ بها، بل الأفضل ترك التلفظ، إلا أن يراعى الخلاف». وفي «الشرح الكبير» للدردير (ت ١٢١٢ هـ) [٢٣٣/١]: «(واسع) أي: جائز، بمعنى: خلاف الأولى. والأولى: أن لا يتلفظ، لأن النية محلها القلب، ولا مدخل للسان فيها».

وفي «منح الجليل» لعليش (ت ١٢٩٩ هـ) [٢٤٤/١]: «(واسع) أي: خلاف الأولى، إلا لموسوس، فيندب له اللفظ، لإذهاب اللبس عن نفسه. قاله أبو الحسن، والمصنف، وبهرام. وقيل: مباح. وقيل: غير مضيئ، فإن شاء قال: (أصلي فرض الظهر)، أو: (أصلي الظهر)، أو (نويت)، أو نحوها». وفي «أقرب المسالك» للدردير [١٢٨/٤]: «وجاز التلفظ بها، لكن الأولى تركه في صلاة، أو غيرها» قال الصاوي (ت ١٢٤١ هـ) في «حاشيته»: «يستثنى الموسوس، فيستحب له التلفظ، ليذهب عنه اللبس، كما في «المواق»، اهـ»، انتهى.

(٤) نصوص الحنابلة: جاء في «مسائل الإمام أحمد» رواية أبي داود السجستاني [ص ٤٦]: «قلت لأحمد: قبل التكبير يقول شيئاً؟ قال: لا». استدل المتأخرون، ومنهم ابن تيمية في «فتاواه» [٢١٣/١]، والمرداوي في «الإنصاف» [١٤٢/١] بهذا القول على أنه وجه في المذهب. لكن ابن قدامة (ت ٦٢٠ هـ) وجّه جواب الإمام إلى قصد الدعاء، ففي «المغني» [٣٣٠/١]: «يعني: ليس قبله دعاء مسنون، إذ لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه، ولأن الدعاء يكون بعد العبادة؛ لقول الله تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ» [الشرح: ٧-٨]. فابن قدامة يرى أن جواب الإمام منصرف إلى الدعاء، لا سواه. كما أنه لم يعد التلفظ بالنية من الدعاء، بدليل قوله في «الكافي» [٥٥/١] في (فروض الوضوء): «فإن لفظ بما نواه كان أكذ». وفي «المبدع» [٣٦٥/١] عن ابن الجوزي (ت ٥٩٣ هـ)، وغيره: أنه «يستحب أن يلفظ بما نواه».

ابن تيمية في «شرح العمدة» [ص ٥٩٠] تعقب توجيه ابن قدامة، قائلاً: «حملة

بعض أصحابنا على: أنه ليس قبل التكبير ذكرٌ مشروعٌ. وكلام أحمد عامٌ في الذكر، واللفظ بالنية». ثم قال: «وإن لفظ بما نواه، فقال القاضي وخلاتق من أصحابنا: هو أوكد، وأفضل، ليجمع بين القلب واللسان. وقال ابن عقيل: إن كان ممن يعتريه الوسواس، ولا تحصل له نية بقلبه إلا أن يستنهضها بلسانه؛ فعل ذلك. لأن عليه تحصيل العقد بأي شيء يحصل له، كما يجب عليه تحصيل الماء بالشراء، والسعي إليه إذا بعد. واستقاؤه إذا كان في قعر بئر وغير ذلك، من التسبب إلى العبادات». وفي «الفتاوى الكبرى» [٢١٣/١]: «تنازع العلماء، هل يستحب اللفظ بالنية؟ على قولين: فقال طائفة من أصحاب أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد: يستحب التلفظ بها لكونه أوكد. وقالت طائفة من أصحاب مالك، وأحمد، وغيرهما: لا يستحب التلفظ بها»، إلخ، وكرره في [٢٦٣/١٨]، وفي [٢٢٨-٢٣٢/٢٢]، وفي «جامع المسائل» [٤٠٠/١].

وقال الزركشي (ت ٧٧٢هـ) «في شرح مختصر الخرقى» [١٨٢/١]: «الأولى عند كثير من المتأخرين: الجمع بين القصد والتلفظ». وفي «المبدع» لابن مفلح (ت ٨٨٤هـ) [٣٦٥/١]: «التلفظ ليس بشرط، إذ الغرض جعل العبادات لله تعالى، وذلك حاصل بالنية». وعبارة «الإنصاف» للمرداوي (ت ٨٨٥هـ) [١٤٢/١]: «الوجه الثاني: يستحب التلفظ بها سرًا، وهو المذهب، قدمه في «الفروع»، وجزم به ابن عبيدان، و«التلخيص»، وابن تميم، وابن رزين. قال الزركشي [١٨٢/١]: «هو الأولى عند كثير من المتأخرين». ونقل الحجاوي (ت ٩٦٨هـ) في «الإقناع» [٢٤/١] في (باب الوضوء): «في «الفروع» [١٦٥/١] و«التنقيح»: يسنُّ النطق بها سرًا، فجعله سنة، وهو سهو. ويكره الجهر بها وتكرارها». وفي (باب الحج) [٣٤٩/١]: «ويستحب التلفظ بما أحرم». ونقل ابن النجار الفتوحى في «المعونة» [٢٥٩-٢٦٠/١] كلام صاحب «الإنصاف»، ولم يزد عليه. كما نقل البهوتي (ت ١٠٥١هـ) في «كشاف القناع» [٨٧/١] أسماء من استحَب التلفظ، وسبقوا في عبارة المرداوي.

تعقب البهوتي قول ابن مفلح السابق: «فجعلاهُ سنَّةً، وهو سهوٌ»، بقوله: «عند من يفرق بين المسنون والمستحب، كما يعلم من كلامه في «حاشية التنقيح». والصحيح: أنه لا فرق بينهما، ففي كلامه نظرٌ واضحٌ. وعلى فرض أن لا يكون هو الصحيح، فلا ينبغي نسبتهما إلى السهو، لجلالتهما، وتحقيقهما للاختلاف فيه»، اهـ.

كما قرّر البهوتي، أيضاً، في كتابه: «الروض المربع» [ص ٨٣] أن «التلفظ بها ليس بشرطٍ»، وفي «شرح المنتهى» [١/ ١٧٥] أن «تلفظه بما نواه تأكيدٌ».

[٢] أقوال المانعين

تقدم أن المالكية لا يرون استحباب التلفظ بالنية، ويرون الأولى تركه. ولكن عباراتهم كلها تدور بين الأولى وغير المستحب. ولعل أول من صرح بأن التلفظ بدعة، هو القاضي ابن العربي (ت ٥٤٣هـ) في «القبس» [ص ٢١٤]، حيث قال: «هي بدعة، ما رُوِيَ عن النبي ﷺ، ولا عن أحد من السلف. إما أنه يستحب للمشوش الخاطر الموسوس الفكر، إذا خشي ألا يرتبط له في قلبه عقد النية، أن يعقده بالقول، حتى يذهب عنه اللبس»، اهـ. ونقله المواقف (ت ٨٩٧هـ) في «التاج» [٢/ ٢٠٧]، وقرره ابن الحاج المالكي (ت ٧٣٧هـ) في «المدخل».

كما شنع ابن الحاج بقوله في (فصل في دخوله في الصلاة) [٢/ ٢٧٣]: «فإذا استوت الصفوف، فليؤذ ذاك الدخول في الصلاة بقلبه، ولا ينطق بلسانه، ولا يجهر بالنية، فإن الجهر بها من البدع. واختلّف في النطق باللسان هل هو بدعة، أو كمال؟ فقال بعضهم: هو كمال، لأنه أتى بالنية في محلها، وهو القلب، ونطق بها اللسان، وذلك زيادة كمال. هذا ما لم يجهر بها. وقال بعضهم: إن النطق باللسان مكروه. ويحتمل ذلك وجهين: أحدهما: أنه قد يكون صاحب هذا القول يرى أن النطق بها بدعة، إذ لم يأت في كتاب ولا سنة. ويحتمل: أن يكون ذلك لما يخشى أنه إذا نطق

بها بلسانه قد يسهُو عنها بقلبه، وإذا كان ذلك كذلك فتبطلُ صلاته، لأنه أتى بالنية في غير محلها. ألا ترى أن محل القراءة النطقُ باللسان، فلو قرأ بقلبه ولم ينطق بها لسانه، لم تجزه صلاته. وكذلك لو تلفظ بالنية بلسانه، ولم ينوها بقلبه.

ثم قال: «ما تقدم من أن النية لا يجهر بها، فهو عامٌ في الإمام، والمأموم، والفضة. فالجهرُ بها بدعةٌ على كل حال، إذ إنه لم يزوَ أن النبي ﷺ ولا الخلفاء ولا الصحابة، رضوان الله عليهم أجمعين، جهرُوا بها. فلم يبق إلا أن يكون الجهرُ بها بدعةً».

وفي «المعيار» للونشريسي (ت ٩١٤هـ) [١/ ١٩٠-١٩١]: «سُئِلَ ابْنُ لُبٍّ (ت ٧٨٢هـ): هل الأفضلُ عند مالك في النيةِ النطقُ باللسان، أو الاختصار على اعتقاد الطهارة أو الصلاة؟ فأجاب: النيةُ في الأعمال حقيقتها عزمة القلب خاصةً، والتلفظُ بالمنوي غير النية. وذلك غير مشروع عند المالكية، وقد أوجبَه قومٌ. قال المالكيةُ في هذا القول: إنه لا يقتضيه نظر، ولا يعضده أثر». وقال الكشناوي (ت ١٣٩٧هـ) في «أسهل المدارك» [ص ١٤٠-١٤١]: «النطق بالنية مكروهٌ، وبدعةٌ، إلا من كثر عليه الوسواسُ، فيجوز له ذلك، لدفع ما عليه من الوسواس».

عبارات ابن تيمية في مسألة التلفظ بالنية

وأشهر من نُقِلَ عنه تبديع التلفظ بالنية، بعد ابن العربي المالكي، هو الشيخُ تقي الدين ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، وله عباراتٌ كثيرة في مسألة التلفظ بالنية، قدمنا منها ما تابع فيه فقهاء مذهبه، كقوله في «الفتاوى الكبرى» [١/ ٢١٣]: «تنازع العلماء، هل يستحب اللفظُ بالنية؟ على قولين: فقال طائفةٌ من أصحاب أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد: يستحب التلفظُ بها لكونه أوكد. وقالت طائفةٌ من أصحاب مالك، وأحمد، وغيرهما: لا يستحب التلفظُ بها»، إلخ، وكرره في [١٨/ ٢٦٣]، وفي [٢٢٨-٢٣٢/ ٢٢٢]، وفي «جامع المسائل» [١/ ٤٠٠].

وهنا ننقل كلامه في نصرة القول الثاني الذي اختاره. ففي «شرح العمدة» [ص ٥٩٠]: «النية محضُ عملِ القلبِ، فلم يشرع إظهارها باللسان. لقوله سبحانه: ﴿قُلْ أَتَعْلَمُونَ اللَّهَ بِدِينِكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٦]. وفاعل ذلك يعلمُ الله بدينه الذي في قلبه! ولهذا قال العلماء في قوله: ﴿إِنَّمَا نَطَعُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩] لم يقولوه بألسنتهم وإنما علمه الله من قلوبهم، ولهذا لم يستحبوا أن يتلفظ بنية الإخلاص». وقال: «التلفظ بذلك لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه ولا عن أحد من التابعين لهم باحسان. ومعلوم أن ذلك لو كان مستحباً لفعلوه وعلموه وأمروا به، ولو كان ذلك لنقل كما نقل سائر الأذكار، وإذا لم يكن كذلك كان من محدثات الأمور».

زاد في «الفتاوى الكبرى» [٢١٣/١]: «ولا أمر النبي ﷺ أحداً من أمته أن يلفظ بالنية، ولا علم ذلك أحداً من المسلمين، ولو كان هذا مشروعاً لم يهمله النبي ﷺ وأصحابه، مع أن الأمة مبتلاة به كل يوم وليلة. وهذا القولُ أصحُّ. بل التلفظ بالنية نقصٌ في العقل والدين: أما في الدين؛ فلأنه بدعةٌ. وأما في العقل؛ فلأن هذا بمنزلة من يريد أكل الطعام فقال: أنوي بوضع يدي في هذا الإناء أني آخذ منه لقمة، فأضعها في فمي فأمضغها، ثم أبلعها لأشبع فهذا حمقٌ وجَهْلٌ. وذلك أن النية تتبع العلم، فمتى علم العبد ما يفعل كان قد نواه ضرورةً، فلا يتصور مع وجود العلم به أن لا تحصل نية»، وكرره في [٢٦٣/١٨].

وقال: «النية مشروعةٌ في جميع الواجبات والمستحبات، بل يستحب أن تكون جميع حركات العبد وسكناته بنية صالحة، فلو كان اللفظ بها مستحباً لاستحب لمن يشيع جنازة أن يقول: (أتبعها إيماناً واحتساباً)، ولمن جاهد في سبيل الله أن يقول: (نويتُ بجهادي أن تكون كلمة الله هي العليا). وإذا أنفق نفقةً أن يقول: (أبتغي بهذه النفقة وجه الله)، إلى سائر الأعمال. ومعلومٌ يقيناً أن النبي ﷺ والسابقين والتابعين لم

يكونوا يتكلمون بهذه النيات، مع وجودها في قلوبهم، ولأن حصول النية في القلب أمرٌ ضروريٌّ للفعل، حتى لو أراد أن يفعله بلا نية لم يمكن.

وقال: «التلفظ بها سرّاً لا يجب عند الأئمة الأربعة وسائر أئمة المسلمين، ولم يقل أحدٌ من الأئمة إن التلفظ بالنية واجب، لا في طهارة، ولا في صلاة، ولا صيام، ولا حج. ولا يجب على المصلي أن يقول بلسانه (أصلي الصبح)، ولا: (أصلي الظهر)، ولا (العصر). ولا (إماماً)، ولا (مأموماً). ولا يقول بلسانه: (فرضاً)، ولا (نفلاً)، ولا غير ذلك. بل يكفي في أن تكون نيته في قلبه، والله يعلم ما في القلوب»، من «مجموع الفتاوى» [٢٢/٢١٩].

وقال في «الفتاوى الكبرى» [١٨/٢٦٣]: «اتفق الأئمة على أن الجهر بالنية وتكريرها ليس بمشروع، بل من اعتاده فإنه ينبغي له أن يؤدّب تأديباً يمنعه عن التعبد بالبدع، وإيذاء الناس برفع صوته». وكرره في [١٨/٢٦٣]، وفي [٢٢/٢٢٨-٢٣٢]. وقال: «النية من أعمال القلوب فقط، ولأن ذلك [أي التلفظ] من جنس العبث، وهذا أصح. وبكل حال؛ فأكثرهم ينهى عنه، والمصرُّ على ذلك يستحقّ التعزير»، من «جامع المسائل» [١/٤٠٠].

وقال: «أهل المدينة أشدُّ أهل المدائن اتباعاً للعبادات الشرعية، وأبعدهم عن العبادات البدعية. ونظائر هذا كثيرة، منها: أن طائفةً من الكوفيّين وغيرهم، استحبوا للمتوضّئ والمغتسل والمصلّي ونحوهم أن يتلفّظوا بالنية في هذه العبادات. وقالوا: إن التلفّظ بها أقوى من مجرد قصدتها بالقصد. وإن كان التلفّظ بها لم يوجبه أحدٌ من الأئمة. وأهل المدينة لم يستحبوا شيئاً من ذلك، وهذا هو الصواب. ولأصحاب أحمد وجّهان. وذلك: أن هذه بدعة، لم يفعلها رسول الله ﷺ ولا أصحابه، بل كان يفتح الصلاة بالتكبير، ولا يقول قبل التكبير شيئاً من هذه الألفاظ. كذلك في تعليمه للصحابة، إنما علمهم الافتتاح بالتكبير. فهذه بدعة في الشرع، وهي أيضاً غلطٌ في القصد. فإنَّ القصد إلى الفعل أمرٌ ضروريٌّ في النفس، فالتلفّظ به من باب العبث، كتلفظ الآكل بنية الأكل،

والشارب بنية الشرب، والناكح بنية النكاح، والمسافر بنية السفر، وأمثال ذلك»، انتهى بتصرُّف يسير من «رسالة في صحة مذهب أهل المدينة» [ص ٣١].

بعضُ تلاميذ الشيخ تقي الدين نسجوا على منواله، كابن القيم (ت ٧٥١هـ)، فإنه تكلم على المسألة في ثلاثة من كتبه: «الإعلام»، و«إغاثة اللهفان»، و«زاد المعاد». قال في «إعلام الموقعين» [٢/ ٢٨١]: «وأما نقلهم لتركه ﷺ فهو نوعان، وكلاهما سنة. أحدهما: تصريحهم بأنه ترك كذا وكذا ولم يفعله»، إلى أن قال: «والثاني: عدم نقلهم لما لو فعله لتوفرت هممهم ودواعيهم أو أكثرهم أو واحد منهم، على نقله. فحيث لم ينقله واحد منهم ألبتة، ولا حدث به في مجمع أبداً؛ عُلِمَ أنه لم يكن. وهذا كتركه التلُفُظُ بالنية عند دخوله في الصلاة».

وقال في «إغاثة اللهفان» [١/ ١٣٧]: «هذه العبارات التي أحدثت عند افتتاح الطهارة والصلاة، قد جعلها الشيطان معتركا لأهل الوسواس، يحبسُهم عندها، ويعذبهم فيها، ويوقعهم في طلب تصحيحها. فترى أحدهم يكرِّرها، ويجهد نفسه في التلفظ بها، وليست من الصلاة في شيء. وإنما النية قصدُ فعلِ الشيء. فكل عازم على فعلٍ فهو ناويه، لا يتصور انفكاك ذلك عن النية فإنه حقيقتها، فلا يمكنُ عدمها في حال وجودها، ومن قعد ليتوضأ فقد نوى الوضوء، ومن قام ليصلي فقد نوى الصلاة. ولا يكاد العاقل يفعل شيئا من العبادات ولا غيرها بغير نية، فالنية أمرٌ لازمٌ لأفعال الإنسان المقصودة، لا يحتاج إلى تعبٍ ولا تحصيل.

ولو أراد إخلاء أفعاله الاختيارية عن نيته لعجز عن ذلك. ولو كلفه الله عز وجل الصلاة والوضوء بغير نية لكلفه ما لا يطيق، ولا يدخل تحت وسعته. وما كان هكذا؛ فما وجهُ التعب في تحصيله؟ وإن شكَّ في حصول نيته فهو نوعٌ جنونٍ. فإنَّ علمَ الإنسان بحال نفسه أمرٌ يقيني. فكيف يشكُّ فيه عاقل من نفسه؟ ومن قام ليصلي صلاة الظهر خلف الإمام فكيف يشك في ذلك؟ ولو دعاه داع إلى شغل في تلك

الحال لقال: إني مشغل أريد صلاة الظهر. ولو قال له قائل في وقت خروجه إلى الصلاة: أين تمضي؟ لقال: أريد صلاة الظهر مع الإمام.

كيف يشك عاقل في هذا من نفسه وهو يعلمه يقيناً؟ بل أعجب من هذا كله، أن غيره يعلم بنيتة بقرائن الأحوال. فإنه إذا رأى إنساناً جالساً في الصف في وقت الصلاة عند اجتماع الناس، علم أنه ينتظر الصلاة. وإذا رآه قد قام عند إقامتها ونهوض الناس إليها علم أنه إنما قام ليصلي. فإن تقدم بين يدي المأمومين علم أنه يريد إمامتهم، فإن رآه في الصف علم أنه يريد الائتتمام. فإذا كان غيره يعلم نيته الباطنة بما ظهر من قرائن الأحوال، فكيف يجهلها من نفسه! مع اطلاعه هو على باطنه؟ فقبوله من الشيطان أنه ما نوى تصديق له في جحد العيان، وإنكار الحقائق المعلومة يقيناً. ومخالفة للشرع، ورغبة عن السنة، وعن طريق الصحابة.

وقال في «زاد المعاد» [١/ ١٩٤] (فصل في هديه ﷺ في الصلاة): «كان ﷺ إذا قام إلى الصلاة قال: «الله أكبر». ولم يقل شيئاً قبلها^(١)، ولا تلفظ بالنية البتة، ولا قال (أصلي لله صلاة كذا، مستقبل القبلة أربع ركعات إماماً أو مأموماً)، ولا قال (أداء)، ولا قضاء، ولا فرض الوقت)، وهذه عشر بدع لم ينقل عنه أحد قط بإسناد صحيح، ولا ضعيف، ولا مسند ولا مرسل، لفظة واحدة منها البتة، بل ولا عن أحد من أصحابه، ولا استحسنته أحد من التابعين، ولا الأئمة الأربعة، وإنما غرر بعض المتأخرين قول الشافعي رضي الله عنه في الصلاة: «إنها ليست كالصيام، ولا يدخل فيها أحد إلا بذكر». فظن أن الذكر تلفظ المصلي بالنية.

وإنما أراد الشافعي، رحمه الله، بالذكر: تكبيرة الإحرام، ليس إلا. وكيف يستحب الشافعي أمراً لم يفعله النبي ﷺ في صلاة واحدة! ولا أحد من خلفائه وأصحابه. وهذا هديهم وسيرتهم، فإن أوجدنا أحد حرفاً واحداً عنهم في ذلك، قبلناه، وقبلناه بالتسليم والقبول. ولا هدي أكمل من هديهم، ولا سنة إلا ما تلقوه عن صاحب الشرع ﷺ.

(١) سيأتي تعقيب البلقيني على هذا القول، ورده، في المناقشات.

وفي «الفروع» لابن مفلح الحنبلي (ت ٧٦٣هـ) [١/ ١٦٥] في شرح عبارة المتن «ومحلها القلب، ويسن نطقه بها سرًّا». قال: «قال أبو داود لأحمد: أنقول قبل التكبير شيئاً؟ قال: لا. واختاره شيخنا، وأنه منصوُّ أحمد»، ثم نقل ملخَّص كلام شيخه تقي الدين الذي تقدم نقله عن «الفتاوى» وغيرها. وقال ابن رجب (ت ٧٩٥هـ) في «جامع العلوم والحكم» [١/ ٩٢]: «النية هي قصد القلب، ولا يجب التلفُّط بما في القلب في شيء من العبادات». وعبارة «الإنصاف» للمرداوي (ت ٨٨٥هـ) [١/ ١٤٢]: «فائدة: لا يستحبُّ التلفُّط بالنية على أحد الوجهين، وهو المنصوصُّ عن أحمد، قاله الشيخ تقي الدين. قال: هو الصواب»، اهـ. ونقل ابن النجار الفتوحي في «المعونة» [١/ ٢٥٩-٢٦٠] كلام صاحب «الإنصاف»، ولم يزد عليه. وكما نرى، فهذه عبارات فقهاء الحنابلة، ليس فيها شيء من شدة ابن تيمية وابن القيم في المسألة بل قرروا عدم السنية، ونقل بعضهم أن عدم الاستحباب هو أحد الوجهين، وهذا كلام فقهي تقبله النفوس وترضاه العقول.

وقرر الحجاوي (ت ٩٦٨هـ) في «الإقناع» [١/ ٢٤] في (باب الوضوء) أن «التلفُّط بها، وبما نواه، هنا، وفي سائر العبادات؛ بدعة. واستحبَّه سرًّا مع القلب كثيرٌ من المتأخرين. ومنصوصُّ أحمد، وجمع محققين خلافه، إلا في الإحرام، ويأتي. وفي «الفروع» [١/ ١٦٥] و«التنقيح»: يسنُّ النطق بها سرًّا، فجعله سنةً، وهو سهوٌ. ويكره الجهر بها وتكرارها». ونقل البهوتي (ت ١٠٥١هـ) في «كشاف القناع» [١/ ٨٧] بعض أقوال الشيخ تقي الدين المتقدمة عن «الفتاوى المصرية».

* * *

وممن قال بالبدعية، من الحنفية، السيد الحموي (ت ١٠٩٨هـ) في «غمر عيون البصائر» [المرجع السابق]: «قوله: (وزاد ابنُ أمير الحاج: أنه لم ينقل عن الأئمة الأربعة). أقول: يؤيده ما في «فتاوى» شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية: أن النية

الواجبة محلها القلب باتفاق الأئمة الأربعة،... ثم هل يستحب التلفُّظ بها بعد اتفاقهم على عدم مشروعية الجهر بها وتكرارها؟ فاستحب التلفُّظ بها مشيخة من أصحاب أبي حنيفة، والشافعي وأحمد وغيرهم. ولم يستحبه المتأخرون من أصحاب مالك وأحمد وغيرهم. وهو أولى، فإن ذلك بدعة، لم يفعلها رسول الله ﷺ ولا أصحابه، ولو كان من تمام الصلاة لفعلوه».

وممن قال بالبدعية من علماء الهند المجدد السرهندي، وأبو الحسن السندي، ومحمد أنور الكشميري. ففي «حاشية» أبي الحسن السندي (ت ١٣٨ هـ) «على سنن ابن ماجه» [٢٦٨/١] تعليقا على حديث: «إذا قام إلى الصلاة، استقبل القبلة، ورفع يديه، وقال: الله أكبر»، قال: «الحديث ظاهر في أنه ما كان ينوي باللسان. ولذلك عند كثير من العلماء: النية باللسان بدعة. لكن غالبهم على أنها مستحبة ليتوافق اللسان والقلب». وهو قول منصف. وفي «إنجاح الحاجة» لعبد الغني الدهلوي (ت ١٢٩٨ هـ) [ص ٤]: «قوله: (ما ليس منه)، أي: ما لم يكن من وسائله. فإن الوسيلة داخله فيه. ولهذا قال الشيخ المجدد [ت ١٠٣٤ هـ] رضي الله عنه: «إن العلوم التي هي وسائل لأمر الدين، كالصرف، والنحو؛ داخله في السنة، ولا يطلق عليها اسم البدعة». فإن البدعة عنده، رضي الله عنه، ليس فيها حسن البتة.

ولهذا يقول: «تترك البدعة الحسنة وإن كان نورها مثل فلق الصبح، فإن البدعة لا محالة رافعة للسنة. إن فعل شيئا لم يفعله عليه السلام كان مخالفا له في ذلك، وإن لم يفعل شيئا فعله ﷺ كان كذلك». ولهذا منع، رضي الله عنه، التلفُّظ بالنية عند ابتداء الصلاة، فإنه لم يثبت عنه ﷺ ولا عن الصحابة ولا عن أحد من المجتهدين».

وفي «فيض الباري» للكشميري (ت ١٣٥٢ هـ) [٨٤/١] في شرح حديث «إنما الأعمال»: «إن أرادوا بالنية: الملفوظة، والعبارة المخصوصة؛ فلن يجدوا إليها سبيلا. وقد صرح ابن تيمية وغير واحد من العلماء أن التلفظ بالنية لم يثبت عن النبي ﷺ مدة عمره، ولا عن واحد من الصحابة والتابعين، ولا من الأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى».

وفي «الدرر السنية» [٥/ ٢٧٥-٢٧٦]: «قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ت ١٢٠٧هـ)، رحمه الله تعالى: الشرط التاسع: النية، ومحلها القلب، والتلفظ بها بدعة؛ والدليل الحديث «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى».

وسئل ابنه الشيخ عبد الله (ت ١٢٤٢هـ) عن قال: إن التلفظ بالنية سنة.

فأجاب: قول من قال «إن التلفظ بالنية سنة عند الصلاة»، خطأ وجهالة، وقائل ذلك مخطئ. فإن السنة هو ما واظب عليه النبي ﷺ. قال ابن القيم: «ولم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أحد من الصحابة أنه تلفظ بالنية، ولا استحَبَّها أحد من الأئمة الأربعة، ولا غيرهم»، انتهى. وإنما استحَبَّها بعض المتأخرين من أصحاب الشافعي وغيره، فردَّ عليهم المحققون من أهل مذهبه، وغيرهم. وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك، إلا رسول الله ﷺ. ولا ينبغي للمسلم أن يتبع غلطات العلماء، بل يعرض أقوالهم على الهدي النبوي، فما وافق ذلك قبله، وما خالفه ردَّه على قائله، كائناً من كان».

جمال الدين القاسمي (ت ١٣٢٧هـ) في «إصلاح المساجد من البدع والعوائد» [ص ٧٣] اكتفى بنقل كلام ابن الحاج المالكي، وابن تيمية، وابن القيم، وذكر واقعة جرت له في سنة ١٣٢٢هـ، في مصر، عندما سمع رجلاً يجهر بنيته. تابعه محمود خطاب السبكي (ت ١٣٥٢هـ) في «الدين الخالص أو إرشاد الخلق إلى دين الحق» [٢٨٥/١] فلم يزد على الثلاثة.

وفي «منار السبيل» لابن ضويان (ت ١٣٥٣هـ) [٢٩/١] عند قول البهوتي في «دليل الطالب»: «والنطق بها سرّاً»، قال: «كذا قال، تبعاً للمقنع، وغيره. وردَّه عليه الحجاوي، بأنه لم يرد فيه حديث، فكيف يدعى سنته؟! بل هو بدعة، وكذا قال الشيخ تقي الدين في «الفتاوى المصرية»: التلفظ بالنية بدعة».

وفي «حاشية الروض المربع» لابن قاسم (ت ١٣٩٢هـ) [١٩٢/١]: «قال الشيخ: «إذا أطلق الإنسان السنة على شيء ليس في السنة، يصدق عليه قوله: «من كذب عليّ

متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»، اهـ. والسنة إنما تطلق على ما سنّه رسول الله ﷺ. ومن العجب! أن تجعل البدعة سنة، وعبارة (يستحب)، أهون من (يسن)، عند أكثر أهل العلم، إذ الاستحباب يطلق على الاستحسان، وعلى الأولى، وعلى المندوب. والسنة إنما تطلق على سنة رسول الله ﷺ عند الجمهور. وأعاد الكلام عند قول «الروض»: «والتلفظ بها ليس بشرط»، في «الحاشية» [١/٥٦٥]. وقال ابن قاسم، أيضاً، في «الإحكام» [١/١٨٧]: «التلفظ بها بدعة، لم يفعله رسول الله ﷺ ولا أصحابه. قال الشيخ، وتلميذه: لم ينقل عنه ﷺ ولا عن أصحابه، أنه تلفظ قبل التكبير بلفظ النية، لا سرّاً ولا جهراً، فإن النية تتبع العلم، ومن علم ما يريد ففعله؛ قصده ضرورة».

وفي «فتاوى» محمد بن إبراهيم آل الشيخ (ت ١٣٨٩هـ) (حكم التلفظ بالنية)، في جواب سؤال مرفوع إليه بتاريخ: ١٣/٦/١٣٨٧هـ، عن حكم التلفظ بالنية قبل الصلاة. كان جوابه [٢/١٨٥]: «محلُّ النية القلب، دون اللسان، في جميع العبادات. والتلفظ بها ليس بواجب ولا مستحب»، إلى أن قال: «ومن جهر بها فهو مبتدع، مخالفٌ للشريعة، إذا فعل ذلك معتقداً أنه من الشرع، فهو جاهلٌ ضالٌ يستحق التعزير، وإلا العقوبة على ذلك إذا أصرَّ على ذلك، بعد التعريف والبيان له». وأشد منه قوله [٢/١٨٤]: «إنما هي بدعة راجت على بعض الشافعية لقول الشافعي: إن الصلاة لا تدخل إلا بقول. ومراده: التحريم، لا التلفظ بالنية، فإن الحج لا يحتاج إلى نية»، إلى أن قال: «ثم الشيخ يقول ما معناه: إن الذي توضَّح له الأدلة ثم يصِرُّ فإنه يقتل. وهذا واضح، فإنه من تشريع دين لم يأذن به الله».

[٣] أقوال المعاصرين

كثيرٌ من المعاصرين ممن لا يلتزم مذهباً من الأربعة، لم نجد لهم إلا التشنيع فقط، ولم يتطرقوا في أبحاثهم ومصنفاتهم إلى ذكر أقوال الفقهاء الذين جوزوا

التلفظ، وإنما ساروا على مختار ابن الحاج وابن تيمية وابن القيم، واعتنوا كثيراً بنقل عباراتهم، بعزو أو بدونه. كما فعل مؤلف «فقه السنة» [١٣٣/١] الذي اكتفى بنقل عبارة ابن القيم عن كتابه «إغاثة اللهفان».

ومن غرائب عبارات المعاصرين، ما جاء في كتاب «الجامع لأحكام الصلاة»^(١) [٣٥٣/١]: «ما يفعله الناس من التلفظ إنما هو عادة اعتادوها وألزموا بها أنفسهم دون سند شرعي أو دليل! وكل ما قاله بعض الفقهاء من التلفظ بالنية إنما قصدوا به إعانة القلب على استحضارها، لا غير»، انتهى. هذا الكلام يلزم منه أطراح كل الأقوال التي سبق نقلها عن كتب الفقه جملة وتفصيلاً.

ومن الغرائب ما جاء في «الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية»^(٢) [ص: ١٥]: «عند الحنابلة: أن التلفظ بالنية بدعة، كما ذكر ابن القيم في زاد المعاد». وهذا افتئات على مذهب الحنابلة، فإن نصوصهم بالاستحباب طافحة بها كتبهم. وممن أطلق القول بنسبة التبديع إلى مذهب الحنابلة، الملا علي القاري في «المراقبة» [٤٢-٤٣/١] قال: «والحنبلية نصوا على أنه بدعة، غير مستحبة». تابعه من المعاصرين، عبيد الله المباركفوري (ت ١٤١٤ هـ) في «مرعاة المفاتيح» [٨٥/٣] فإنه قال: «والحنابلة نصوا على أنه بدعة. وهذا هو الحق والصواب عندنا. فلا شك في كونه بدعة»، ثم أحال القارئ إلى كتاب «زاد المعاد» قائلاً: «فعليك أن تراجع».

هذا؛ وإن أقوال ونصوص المعاصرين كثيرة جداً، ومعظم المؤلفين، ممن لا يلتزم واحداً من المذاهب الأربعة، لا يقع منهم إلا الإنكار، كما قدمت. أكتفي بما تقدم نقله من نصوص في المسألة، وفيما يلي أورد خلاصة ما اعترض به المانعون للتلفظ، وما شنعوا به على المجوزين، مع مناقشة تلك الأقوال من كلام أهل العلم المتقدمين، بحسب الإمكان والتميس، وبما يفتح الله به، والله ولي التوفيق.

(١) لمؤلف اسمه عادل سعد.

(٢) معاصر، اسمه: محمد صدقي البورنو.

أوجه الاتفاق والاختلاف في مسألة التلفُّظ بالنية

مما سبق من عرض نصوص فقهاء المذاهب القائلين بجواز التلفُّظ، ونصوص الفقهاء المانعين، نخلصُ هنا إلى نقاطٍ محددةٍ توضح أوجه الاتفاق والاختلاف بين الفريقين.

- فأما أوجه الاتفاق:

١- جميعهم متفقون على أنه لم يرد في صحيح السنة النبوية المرفوعة، ولا في آثار الصحابة شيء يستند عليه ويستدل به في مسألة التلفُّظ بالنية في خصوص الصلاة.

٢- جميعهم متفقون على خطأ اعتقاد من نسب القول بالتلفُّظ إلى النبي ﷺ، وأنه ينبغي تعليمه وتفهمه حقيقة المسألة.

٣- جميعهم متفقون على أن التلفُّظ ليس بواجبٍ، ولا فيه إلزامٌ بالنية.

٤- جميعهم متفقون على أن الجهر بالنية مكروهٌ، ويحرم إذا أدى إلى التشويش.

- وأما أوجه الاختلاف:

١- تفاوت الحكم بالتلفُّظ بين البدعية والسُّنية.

٢- اختلافهم هل التلفُّظ بالنية صفة كمالٍ في العبادة، أم لا؟

٣- اختلافهم في التلبية، هل هي تلفُّظٌ بالنية، وهل يصحُّ قياسُ نية الصلاة عليها؟

٤- نسبة بعضهم القول بالوجوب إلى الشافعي، أو إلى متأخري الشافعية.



مناقشة أوجه الاختلاف

وفيما يلي نناقش نقاط الاختلاف، في محاولة للتوسط بين الفريقين، ورأب الصدع الحاصل بينهما بسببها:

(١)

التلفظ بالنية بين القول بالبدعية وتقرير السنية

لا خلاف على أن مسألة التلفظ بنية الصلاة مسألة حادثة، فهي داخلة في حيز البدع الشرعية. ولكن الخلاف قائم بين من يرى تقسيم البدع وطرو الأحكام الشرعية الخمسة عليها، وبين من لا يجيز ذلك. وهما فريقان معروفان لا يزال السجال العلمي قائماً بينهما من قرون مضت.

وإذا كانت البدع إنما تعرف بهجر أهل العلم من السلف والخلف لها، والقيام عليها، وإنكارها، فكيف يسوغ التبديع في هذه المسألة وقد صحَّ عن الإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ) رحمه الله تعالى أنه عمل بها، ونقلها عنه تلاميذه، واستحبها كبار الفقهاء من أتباع مذهبه. بل وجمهرة كبيرة من فقهاء المذاهب المتبوعة، من الحنفية، والحنابلة، والمالكية بشرطهم. ولم يقل ببدعية التلفظ إلا قلة من جلة المتقدمين وبعض المتأخرين. قال ابن أمير حاج الحنفي (ت ٨٧٩هـ): «قد استفاض ظهور العمل بذلك في كثير من الأعصار في عامة الأمصار، من غير إجماع من أهل الحل والعقد على مقابله بالإنكار. وقد روى الحاكم من حديث ابن مسعود رفعه: «ما رآه المسلمون حسناً، فهو عند الله حسنٌ»، انتهى.

اختلافهم في تقرير بدعية التلفظ:

أ- فممن عد التلفظ بدعة حسنة: ابن أمير حاج الحلبي الحنفي (ت ٨٧٩هـ) نقل كلامه اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ) في «آكام النفائس» [ص ٢٨-٣٠]. ومُلاً خسرو (ت ٨٨٥هـ) في «غرر الأحكام» [١/ ٦٢]. وابن نجيم (ت ٩٧٠هـ) في «البحر الرائق» [١/ ٢٩٢-٢٩٣]. والملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ) في «فتح باب العناية» [١/ ٢٤٥]. فهؤلاء أربعة من كبار فقهاء الحنفية.

ب- وممن عدّ التلفظ بدعة مطلقاً: القاضي ابن العربي (ت ٥٤٣هـ) في «القبس» [ص ٢١٤]، وابن الحاج المالكي (ت ٧٣٧هـ) في «المدخل» [٢/ ٢٧٣]. قال: «الجهرُ بها بدعةٌ على كل حال». والسيد الحموي (ت ١٠٩٨هـ) في «غمز عيون البصائر». والسرهندي كما في «إنجاح الحاجة» [ص ٤]، وأبو الحسن السندي، ومحمد أنور الكشميري. ومحمد ابن عبد الوهاب (ت ١٢٠٧هـ) كما في «الدرر السنية» [٥/ ٢٧٥-٢٧٦].

ج- وممن عدّ التلفظ بدعة مذمومة: ابن تيمية في «شرح العمدة» [ص ٥٩٠]، وفي «الفتاوى الكبرى» [١/ ٢١٣]، وفيها: «التلفظ بالنية نقصٌ في العقل والدين»، وكرره في [١٨/ ٢٦٣]. وفي «رسالة في صحة مذهب أهل المدينة» [ص ٣١]. وابن القيم (ت ٧٥١هـ) في كتبه: «إعلام الموقعين»، و«إغاثة اللهفان»، و«زاد المعاد». والحبّاي (ت ٩٦٨هـ) في «الإقناع» [١/ ٢٤] في (باب الوضوء). وفي «الدرر السنية» [٥/ ٢٧٥-٢٧٦]: أن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (ت ١٢٤٢هـ) أفتى بأن التلفظ بالنية خطأً وجهالةً. وفي «فتاوى» محمد بن إبراهيم آل الشيخ (ت ١٣٨٩هـ) عبارات شديدة جداً في الإنكار على المتلفظين، فمن فتوى بعنوان (حكم التلفظ بالنية) [٢/ ١٨٤]: «إنما هي بدعةٌ راجت على بعض الشافعية»، إلى أن قال: «ثم الشيخ [يعني ابن تيمية] يقول ما معناه: إن الذي توضّح له الأدلة ثم يصرّ؛ فإنه يقتل! وهذا واضح، فإنه من تشريع دين لم يَأْذَنْ به الله».

التوسط بين الفريقين

إن الناظر والمتمعن في كلام المشنعين والمنكرين للتلفظ، يجد أن محط إنكارهم إنما ينصبُّ على قضية الجهر، بمعنى رفع الصوت بها. قال ابن تيمية في «الفتاوى الكبرى» [٢١٣/١]: «من اعتاده فإنه ينبغي له أن يؤدَّب تأديباً يمنعه عن التعبد بالبدع، وإيذاء الناس برُفَعِ صوته». ومنه قوله في «مجموع الفتاوى» [٢٦٣/١٨]: «فالتكلُّمُ بها نوعٌ هوسٍ، وعبثٌ، وهذيانٌ»، وقوله: «فلذلك يقع كثير من الناس في أنواع من الوسواس. واتفق العلماء على أنه لا يسوغ الجهر بالنية لا لإمام ولا لمأموم، ولا لمنفرد. ولا يستحب تكريرها. وإنما النزاع بينهم في التكلم بها سرّاً: هل يكره، أو يستحب؟». وفي «فتاوى» محمد بن إبراهيم آل الشيخ (ت ١٣٨٩ هـ) [١٨٥/٢]: «من جهر بها فهو مبتدعٌ، مخالفٌ للشرعة، إذا فعل ذلك معتقداً أنه من الشرع، فهو جاهلٌ ضالٌّ يستحق التعزير، وإلا العقوبة على ذلك إذا أصرَّ على ذلك، بعد التعريف والبيان له». وقال المباركفوري (ت ١٤١٤ هـ) في «مرعاة المفاتيح» [٨٥/٣] بعد أن ذكر مذهب الحنفية والشافعية: «اتفق الفريقان على أن الجهر بالنية غير مشروع، سواء يكون إماماً أو مأموماً أو منفرداً».

وأما الجهر بالنية، بمعنى التلفظ بها باللسان، كما عبَّر به بعض الفقهاء، فلا كراهة فيه، ما لم يشوَّش. لكن بعض المتأخرين عباراتهم صريحة في الإنكار على مطلق الجهر بمعنى التلفظ، وأما بمعنى رفع الصوت فهو أفحش عندهم. قال ابن باز (ت ١٤٢٠ هـ) في «التحقيق والإيضاح» [ص ١٧]: «وأما الصلاة والطواف وغيرهما، فينبغي له ألا يتلفظ في شيءٍ منها بالنية... بل التلفظ بذلك من البدع المحدثه، والجهر بذلك أقبح وأشدُّ إثماً»، وكرره في «تحفة الإخوان بأجوبة مهمة تتعلق بأركان الإسلام» [ص ٧٢]. وفي «معجم المناهي اللفظية» لأبوزيد (ت ١٤٢٩ هـ) [٦٨/٢]: «.. تلفظ المتعبد بالنية لما يريد القيام به من العبادات البدنية؛ وهو بدعة لا أصل لها

في شرع». وفي «شرح منظومة القواعد الفقهية للسعدي»^(١) [٩ / ١]: «أما الجهر بالنية فهو بدعة عند عامة أهل العلم، فقول الرجل إذا أراد أن يصلي بحيث يسمع جاره: (اللهم إني أريد أن أصلي صلاة الظهر)، هذا جهراً بالنية، وهو بدعة عند عامة العلماء. وأما الإسراع بها فأصح القولين، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية: أن ذلك لا يشرع أيضاً، وأنه بدعة»، انتهى.

والذي أراه، أن الأزعى لمذهب الحنابلة، لمن يقرر بدعية التلفظ بالنية، أن لا يعمم أو يطلق القول فيوهم أنه معتمد مذهبهم. فمن أطلق الحكم بالتبديع دون تفصيل؛ انصرف إطلاقه إلى اختياره ما ذهب إليه ابن تيمية وتلميذه، وهذا لا نزاع فيه، ويبقى معتمد الحنابلة محفوظاً، كما تقدم. والله أعلم.

[٢]

اختلافهم في تقرير سنية التلفظ

تقدمت نصوص القائلين ببدعية التلفظ، وأنه ليس بسنة عن النبي ﷺ، في خصوص نية الصلاة. وهذا محل اتفاق بينهم وبين المجوزين، كما تقدم. لكن بعض فقهاء المذاهب عبروا عن التلفظ بأنه سنة؛ أي بمعنى: أنه مندوب ومستحب تفقهاً، وخطأهم بعض أهل الحديث من حيثية قصر السنة على الوارد في السنة فقط، لا من حيث إعمال القياس، ورد عليهم آخرون، وقد انتصر الفقهاء لمصطلحهم، كما سنعرض له.

نصوص الفقهاء المعبرين بالسنية:

فمن الحنفية: العلاء السمرقندي (ت ٥٤٠هـ) في «تحفة الفقهاء» (باب الصلاة) [١٢٥ / ١] أن بعض الفقهاء قال: «هو سنة مستحبة». وقال بالسنية الرازي الحنفي (القرن السابع الهجري) في كتابه «تحفة الملوك». وعبر ابن مازة في (ت ٦١٦هـ)

(١) لمؤلفه حمد الحمد.

«المحيط البرهاني» [٢٨٩ / ١] بالاستحباب، وأنه: المختار. قال ابن نجيم في «الأشباه والنظائر» [١٦٩ - ١٧٠]: «وهل يستحبُّ التلفُّظ، أو يسنُّ، أو يكره؟ أقول: اختار في «الهداية» الأول. وفي «المفيد»: كره بعضُ مشايخنا النطق باللسان، ورآه الآخرون سنة. وفي «المحيط»: الذكر باللسان سنة، والمختار: أنه مستحبُّ».

ومن الحنابلة: عبر المرداوي (ت ٨٨٥هـ) في «الإنصاف» [١٤٢ / ١] بالاستحباب، ونقله عن «الفروع»، وجزم به ابنُ عبيدان، و«التلخيص»، وابن تميم، وابن رزين. وفي «الفروع» [١٦٥ / ١] و«التنقيح»: «يسنُّ النطق بها سرًّا».

ومن الشافعية: بافضل (ت ٩١٨هـ) في «المقدمة الحضرمية»، في موضعين: في (سنن الوضوء) [ص ٢٩]، وفي (سنن الصلاة) [ص ٦٦]. وابن حجر في «التحفة» [١٩٥ / ١]: وفي «المنهج القويم» [ص ٩٦]، وباعشن (ت ١٢٧٠هـ) في «البشرى» [ص ٢١٦]، وابنُ سُمير الحضرمي (ت ١٢٧٠هـ) في «متن سفينة النجا» [ص ١]. فهؤلاء أعلام المذاهب الثلاثة، بين معبر بالسنية ومعبر بالاستحباب.

تخطة القائلين بالسنية

أنكر جمع من العلماء على القائلين بالسنية، كما تقدم في كلام ابن تيمية وابن القيم، وفي «الدرر السنية» [٢٧٥ - ٢٧٦]: «وقائلُ ذلك مخطئٌ. فإن السنة هو ما واظبَ عليه النبي ﷺ». وعبارة اللكنوي في «عمدة الرعاية» [٢٤٨ / ٢] تدل على كراهته التعبير بالسنية، ورجح صواب التعبير بلفظ الاستحباب. وأنكر ذلك أيضاً ابن ضويان (ت ١٣٥٣هـ) في «منار السبيل» [٢٩ / ١] قال: «لم يرد فيه حديث، فكيف يدعى سنته! بل هو بدعة». وفي «حاشية الروض المربع» لابن قاسم النجدي (ت ١٣٩٢هـ) [١٩٢ / ١]: «قال الشيخ: «إذا أطلق الإنسان السنة على شيء ليس في السنة، يصدق عليه قوله: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»، اهـ. والسنة إنما تطلق على ما سنّه رسول الله ﷺ. ومن العجب أن تجعل البدعة سنة،

وعبارة (يُسْتَحَبُّ)، أَهْوَنُ مِنْ (يُسَنُّ)، عند أكثر أهل العلم، إذ الاستحباب يطلق على الاستحسان، وعلى الأولى، وعلى المندوب. والسنة إنما تطلق على سنة رسول الله ﷺ عند الجمهور». وأعاد الكلام في [١/ ٥٦٥].

التوسط بين الفريقين

أجاب فقهاء المذاهب على منكري القول بالسنية، بأنه لفظ مرادف للاستحباب، لا بمعنى وروده في السنة النبوية. وعباراتهم كثيرة في هذا.

قال ملا خسرو (ت ٨٨٥هـ) في «غرر الأحكام» [١/ ٦٢]: «التلفظ بها مستحبٌ. يعني: طريق حسنٌ، أحبه المشايخ، لا إنه من السنة. لأنه لم يثبت عن رسول الله ﷺ من طريق صحيح ولا ضعيف، ولا عن أحد من الصحابة والتابعين». وقال ابن نجيم (ت ٩٧٠هـ) في «البحر الرائق» [١/ ٢٩٢-٢٩٣]: «فلعل القائل بالسنية أراد بها: الطريقة الحسنة، لا طريقة النبي ﷺ»، اهـ.

وفي «مراقي الفلاح» للشرنبلالي الحنفي (ت ١٠٦٩هـ) [ص ٨٤]: «من قال من مشايخنا: إن التلفظ بالنية سنة، لم يرد به سنة النبي ﷺ بل سنة بعض المشايخ».

ونقل الطحطاوي (ت ١٢٤٢هـ) في «حاشيته» [ص ٢٢١] عن نوح الرومي، قوله: «القائل بالاستحباب، لعله أراد به: الأمر المحبوب في نظر المشايخ، لا في نظر الشارع، لأن المستحب قسم من السنة». كذلك البهوتي الحنبلي، تعقب قول الحجاوي (ت ٩٦٨هـ) في «الإقناع» [١/ ٢٤] حين أنكر على بعض الحنابلة جعل التلفظ سنة، بقوله: «هو سهو». قال البهوتي: «(هو سهو) عند من يفرق بين المسنون والمستحب، كما يعلم من كلامه في «حاشية التنقيح». والصحيح: أنه لا فرق بينهما، ففي كلامه نظر واضح. وعلى فرض أن لا يكون هو الصحيح، فلا ينبغي نسبتهما إلى السهو، لجلالتهما، وتحقيقهما للاختلاف فيه»، اهـ.

[٣]

الاستدلال بعدم ورود التلفظ عن النبي ﷺ والصَّحابة

ومما استدلل به المنكرون أن التلفظ لم يرد في السنة، قال ابن تيمية في «شرح العمدة» [ص ٥٩٠]: «التلفظ بذلك لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه ولا عن أحد من التابعين لهم بإحسان. ومعلوم أن ذلك لو كان مستحباً لفعلوه وعلموه وأمروا به، ولو كان ذلك؛ لُنقل كما نقل سائر الأذكار». زاد في «الفتاوى الكبرى» [٢١٣/١]: «ولا أمر النبي ﷺ أحداً من أمته أن يلفظ بالنية، ولا علم ذلك أحداً من المسلمين، ولو كان هذا مشروعاً لم يهمله النبي ﷺ وأصحابه، مع أن الأمة مبتلاة به كل يوم وليلة»، وكرره في [٢٦٣/١٨]. وقرره ابن الحاج المالكي (ت ٧٣٧هـ) في «المدخل» [٢٧٣/٢]. وقال: «فالجهرُ بها بدعةٌ على كل حال، إذ إنه لم يزوَ أن النبي ﷺ ولا الخلفاء ولا الصحابة، رضوان الله عليهم أجمعين، جهروا بها». قال ابن القيم (ت ٧٥١هـ) في «زاد المعاد» [١٩٤/١] (فصل في هديه ﷺ في الصلاة): «وكيف يستحبُّ الشافعيُّ أمراً لم يفعله النبي ﷺ في صلاة واحدة! ولا أحدٌ من خلفائه وأصحابه. وهذا هديهم وسيرتهم، فإن أوجدنا أحدَ حرفاً واحداً عنهم في ذلك، قبلناه، وقابلناه بالتسليم والقبول. ولا هديَ أكمل من هديهم، ولا سنةً إلا ما تلقوه عن صاحب الشرع ﷺ». وفي «فتح القدير» لابن الهمام: «لم ينقل عن النبي ﷺ التلفظ بالنية، لا في حديث صحيح ولا في ضعيف».

اعتراض الملا علي القاري

الملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ) في «مرقاة المفاتيح» [٤٢/١] ردَّ على شيخه ابن حجر المكي الذي قرَّر في المسألة: أن «عدم الورود لا يدلُّ على عدم الوقوع». وهذه القاعدة وردت في «فتاوى البلقيني» [٣١٢/٣] بعبارة: «عدم النقل لا يدل على النهي عنه، ولا على عدم القول به». قال القاري: «هذا مردودٌ، بأن الأصل عدم وقوعه

حتى يوجد دليل وروده. وقد ثبت أنه، عليه الصلاة والسلام، قام إلى الصلاة فكبر؛ فلو نطق بشيء آخر لنقلوه. وورد في حديث المسيء صلاته أنه قال له: «إذا قممت إلى الصلاة فكبر». فدل على عدم وجود التلفظ، انتهى.

قلت: ولا بن القيم عبارة مثلها، تقدم نقلها في موضع متقدم.

ردُّ اعتراض ابن القيم والملا علي القاري

توجيه الملا القاري لا يقوى أمام القاعدة التي قررها البلقيني، فإن عدم النقل لا يدل على النهي، فيبقى الأصل في المسألة الإباحة لا الحظر.

وللبلقيني (ت ٨٠٥هـ) كلام مهم في ردِّ اعتراض ابن قيم الجوزية، في قوله في «زاد المعاد» [١/ ١٩٤] (فصل في هديه ﷺ في الصلاة): «كان ﷺ إذا قام إلى الصلاة قال: «الله أكبر». ولم يقل شيئاً قبلها».

جاء في «فتاوى البلقيني» [٣/ ٣٠٧-٣٠٩]: «أما قوله (لم يقل شيئاً قبله)؛ فشهادة على نفي غير محصور للنافي. ومن ذكر هذا النفي من الصحابة والتابعين أو غيرهم؟ وإنما الذي يقال: لم ينقل إلينا أنه قال شيئاً قبل التكبير.

ونقول حيثنذ: السنن تكون من قوله ﷺ، وتكون من فعله، وتكون بتقريره. وقد سمع رسول الله ﷺ دعاء رجل قاله حين وصوله إلى الصف، لم ينكر عليه، وهو ما رواه سعد بن أبي وقاص: أن رجلاً جاء ورسول الله ﷺ يصلي، فقال حين انتهى إلى الصف: اللهم آتني أفضل ما تؤتي عبادك الصالحين. فلما قضى رسول الله ﷺ قال: «من المتكلم آنفاً؟». قال الرجل: أنا يا رسول الله. قال: «إذن يعقر جوادك، وتستشهد في سبيل الله عز وجل». وهذا الحديث أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» [ص ١٨٠، رقم ٩٣]، وكذلك ابن السني [ص ٩٥-٩٦، رقم ١٠٦]، بإسناد حسن. إلى أن قال: «وقد ترجم على الحديث المذكور النسائي وابن السني: (ما يقول إذا انتهى إلى الصف)، والظاهر: أن

ذلك قبل تكبيرة الإحرام. وظهر بذلك: أن الإنسان إذا أتى بدعاء قبل تكبيرة الإحرام؛ لا يكون مبتدعاً، وهكذا لو استغفر، أو حمد، أو هَلَّلَ.

تتمة جوابِ البُلْقِينِيّ على اعتراضِ ابن القيم

قال ابن القيم في «زاد المعاد» [١/ ١٩٤]: «ولا تَلَفَّظَ [أي النبي ﷺ] بالنية البتّة، ولا قال: (أصلي لله صلاة كذا)». تعقبه البُلْقِينِيّ في «فتاواه» [٣/ ٣١٠] قائلاً: «هذا ليس ببدعة عند جمع من الشافعية، بل عند هؤلاء الجمع: اللفظ بالنية قبل التكبير محبوبٌ. ومنهم من أوجب، وهو ضعيفٌ. والجمهور من العلماء لم يتعرضوا لاستحباب ذلك. وحجة استحباب التلفظ بذلك: القياس على ما صح عن رسول الله في إحرامه»، إلخ. كلامه، وسيأتي بقيته فيما يلي.

فائدة

لابن أمير حاج الحلبي الحنفي (ت ٨٧٩هـ) كلام رائق في المسألة، أورده اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ) في «آكام النفائس» [ص ٢٨-٣٠]، قال: «النبي ﷺ ما زال مجموع الهمة على الله، وعلى ما يزيد قرباً لديه، ولا سيما حالة الإقبال على هذه العبادة الشريفة، حتى صح أنه قال: «جُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ». وكذا الأئمة المقتدى بهم من الصدر الأول، ومن جرى مجراهم، لم يكن شأنهم وجود التفرقة حالة الإقبال على هذه العبادة. على أنهم لو وُجد لهم في حين من الأحيان، لعله كان يترجّح عندهم الاستغناء عن الاستعانة على ذلك بذكر اللسان، بصرف الخواطر الشاغلة للجنان. ولو وقع لبعضهم الاستعانة على ذلك بذكر اللسان في بعض الأزمان؛ لم يره من وقف عليه. لعدم كونه من الأمور التي تتوفّر الدواعي على نقلها؛ لكونه نشأ عن عارض من الأحوال النادرة»، انتهى. قال عبد الحي اللكنوي: «هو غاية الكلام في موضع الاحتجاج».

(٢)

اختلافهم هل التلفظ بالنية صفة كمال في العبادة، أم لا؟

قرر جمع من الفقهاء أن الجمع بين النية بالقلب والتلفظ باللسان، صفة كمال. وعبر بعضهم بأنه أكد. وتقدم نقل نصوصهم في ذلك. منهم الماوردي في «الحاوي» [٢/٢٠٤]. والشيرازي في «المهذب» [١/٣٥] (باب نية الوضوء). والنووي في «المجموع» [١/٣١٦-٣١٧]. ونسب بعض الفقهاء الكمال إلى فعل النبي ﷺ، قائلاً: «فهو ﷺ لا يأتي إلا بالأكمل، وهو أفضل من تركه إجماعاً. والنقل الضروري حاصل: بأنه لم يواظب على ترك الأفضل طول عمره، فثبت أنه أتى في نحو الوضوء والصلاة بالنية مع النطق. ولم يثبت أنه تركه، والشك لا يعارض اليقين».

ردّه الملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ) في «المرقاة» [١/٤٢-٤٣] قال: «قد علمت أن الأفضل المكمل: عدم النطق بالنية. مع أن دعوى الإجماع غير صحيحة. فإن المالكية قالوا: بكرهته، والحنبلية نصّوا على أنه بدعة غير مستحب. وإن أراد به الاتفاق بين الشافعية والحنفية؛ فليس على الإطلاق. بل محله: إن احتاج إليه بالاستعانة عليه، وقد ثبت تركه عند الحفاظ المحدثين بلا ريب».

ثم قال: «قوله: (والشك لا يعارض اليقين)، مجازفة عظيمة، من أعجب العجائب، الذي يتحير فيه أولو الألباب. حيث جعل الوهم يقيناً، وثبت الحفاظ ريباً. لا يقال: المثبت مقدم على النافي، لأننا نقول: محله إذا تعارض دليلان أحدهما على النفي، والآخر على الإثبات. والخصم هنا، سواء جعلناه مثبتاً أو نافياً؛ ليس معه دليل. ودليلنا على النفي: ثابت، بنقل المحدثين، المؤيد بالأصل، الذي هو عدم الوقوع، فتأمل. فإنه موضع زلل، ومحل خطل».

(٣)

اختلافهم هل التلفظ في الحج بالتلبية، يعد تلفظاً بالنية أم لا؟

في هذا الاختلاف مسألتان:

المسألة الأولى

هل التلفظ بالتلبية في الحج من قبيل التلفظ بالنية، أم لا؟

الذي قرره ابن تيمية في «شرح العمد» [ص ٥٩٠] أنه تلفظ بالنية، كما سيأتي نقله. ولا بن رجب (ت ٧٩٥هـ) بحث مفيد في «جامع العلوم والحكم» [٩٢/١] قال: «لا يعلم في هذه المسائل نقل خاص عن السلف، ولا عن الأئمة، إلا في الحج وخده. فإن مجاهداً قال: إذا أراد الحج، يسمي ما يهل به. ورؤي عنه أنه قال: يسميه في التلبية. وهذا ليس مما نحن فيه؛ فإن النبي ﷺ كان يذكر نسكته في تلبيته، فيقول: (ليتك عمرة وحجاً). وإنما كلاً منا في أنه يقول عند إرادة عقد الإحرام: (اللهم إني أريد الحج أو العمرة)، كما استحَبَّ ذلك كثير من الفقهاء. وكلام مجاهد ليس صريحاً في ذلك. وقال أكثر السلف، منهم: عطاء، وطاوس، والقاسم بن محمد، والنخعي: تجزئه النية عند الإهلال. وصحَّ عن ابن عمر أنه سمع رجلاً عند إحرامه يقول: (اللهم إني أريد الحج أو العمرة)، فقال له: أتعلم الناس؟ أو ليس الله يعلم ما في نفسك!.

كثير من الشافعية استحبوا التلفظ بنية الحج، ففي «المجموع» [٢٢٤/٧]: «قال أصحابنا: ينبغي لمريد الإحرام أن ينويه بقلبه، ويتلفظ بذلك بلسانه. ويلبي، فيقول بقلبه ولسانه: (نويت الحج وأحرمت به لله تعالى، ليك اللهم ليك)، إلى آخر التلبية. فهذا أكمل ما ينبغي له... وأما اللفظ بذلك، فمستحب، لتوكيد ما في القلب، كما سبق في نية الصلاة، ونية الوضوء».

وفي «فتاوى البلقيني» [٣١٢/٣]: «قال جمع من الأصحاب باستحبابه، وقال

الشيخ أبو محمد [هو الجويني، ت ٤٣٨ هـ]: الخلاف في غير التلبية الأولى، فأما الأولى التي عند ابتداء الإحرام، فالمستحب أن يسمّي فيها ما أحرم به من حج أو عمرة، وجهاً واحداً. قال [أي: الجويني]: «ولا يجهر بهذه التلبية، بل يسمعها نفسه، بخلاف ما بعدها، فإنه يجهر»، انتهى كلام البلقيني. وفي «مغني المحتاج» [١/ ٤٧٨]: «ولا يسنّ ذكر ما أحرم به في غير التلبية الأولى لأن إخفاء العبادة أفضل».

ومن المعاصرين من يرى جواز التلفظ بالنية في الحج، فقرر ابن باز في «التحقيق والإيضاح» [ص ١٧] أن التلبية تلفظ بالمنوي، فالتلفظ بالمنوي في الإحرام مشروع، لوروده. وكرر ذلك في «تحفة الإخوان» [ص ٧٢]. وقال في «فتاوى مهمة تتعلق بالحج والعمرة» [ص ٢٠]: «النية محلها القلب. وصفتها: أن ينوي بقلبه أنه يحج عن فلان، أو عن أخيه، أو عن فلان ابن فلان. هكذا تكون النية، ويستحب مع ذلك أن يتلفظ فيقول: (اللهم ليك حجاً عن فلان)، أو (ليك عمرة عن فلان)، عن أبيه، أو عن فلان ابن فلان. حتى يؤكد ما في القلب باللفظ، لأن الرسول ﷺ تلفظ بالحج وتلفظ بالعمرة فدل ذلك على شرعية التلفظ لما نواه، تأسيًا بالنبي ﷺ، وهكذا الصحابة تلفظوا بذلك كما علمهم نبيهم»، اهـ.

كما قرر الفوزان جواز التلفظ في مسألتين، هما: الإحرام، والذبح، كما جاء في «المنتقى من فتاوى الفوزان» [٣/ ٨٠]: «لم يؤثر عن النبي ﷺ ولا عن صحابته الكرام ولا عن القرون المفضلة أنهم كانوا يتلفظون بالنية في مبدأ العبادة، إلا في مسألتين: المسألة الأولى: عند الإحرام بالنسك، يقول: (ليك عمرة)، أو (ليك حجاً). والثانية: عند ذبح الهدي، أو الأضحية، أو العقيقة، يتلفظ بتسميتها، وبيان نوعها، إن كانت عقيقة، أو كانت أضحية، أو كانت نسكاً، وعمّن تكون أيضاً، فيقول: (بسم الله عن فلان)، (بسم الله عني وعن أهل بيتي)، ويذبحها».

خالف أبو زيد في «معجم المناهي اللفظية» [٢/ ٦٨] فقال: «ما جاء في الحج

والعمرة من تسمية المحرم بهما أو بأحدهما ذلك في تلبيته كقوله: (اللهم ليك حَجًّا)، ليس من التلفظ بالنية في شيء. ووافقه المشيخ في «العقد الثمين في شرح منظومة الشيخ ابن عثيمين» [ص ١٦١] بقوله «نقول: بأن الحجَّ إظهارٌ للمنوي، وليس إظهاراً للنية». كما ردَّ سعدُ الشريُّ على الفوزان في «شرح منظومة القواعد الفقهية» [ص ٢٩] بقوله: «الذي يظهر: أن هذه الأفعال، وهذه الأقوال، ليست تلفظاً بالنية، بل هي نسكٌ، وذكرٌ واردٌ في أول العبادة».

المسألة الثانية

في قياس نية الصلاة على نية الحج

إذا تقرر ما تقدم، من الخلاف في التلفُّظ بنية الحجِّ، وأنها أمرٌ مشروعٌ عند القائلين به، فإن من جملة استدلالاتهم على جواز التلفظ بالنية في الصلاة قياسُها على نية الحج. وهذا القياس قال به جمع، كالبلقيني في «فتاويه» [٣/ ٣١٠-٣١١]، وابن حجر في «التحفة» [٢/ ١٢]، وغيرهما.

حجة المجوزين: قال البلقيني (ت ٨٠٥ هـ) في «فتاواه» [٣/ ٣١٠]: «حجَّة استحباب التلفظ بذلك: القياسُ على ما صحَّ عن رسول الله ﷺ في إحرامه، وفعل الصحابة رضي الله عنهم الحاضرين معه في حجته». ثم أورد الأدلة الصريحة بالتلفظ، ومنها ترجمة البخاري في «صحيحه» [٢/ ١٧٦] باب (من لبى بالحج وسماه)، وفيه حديث جابر [رقم ١٥٧٠]: قدمنا مع رسول الله ﷺ ونحن نقولُ (ليكَ اللهم ليكَ بالحج)، فأمرنا رسولُ الله ﷺ فجعلناها عمرةً.

قال البلقيني [٣/ ٣١١]: «ووجه القياس، أن يقال: الصلاة عبادةٌ مفتحةٌ بالنطق بالتكبير، فكان النطق بها غير بدعة، قياساً على الإحرام بالحج أو العمرة، المفتح بالنية». ثم أورد اعتراضات وأجاب عنها.

قال: «فإن قيل: هذا فاسد الاعتبار، لأنه مخالف للنص».

قلنا: وأين النص المخالف للقياس المذكور؟

- فإن قيل: لم ينقل!

قلنا: عدم نقله لا يدل على النهي عنه، ولا على عدم القول به.

- فإن قيل: في الإحرام بالحج أو العمرة يقول (ليتك بحج)، أو (ليتك بعمرة)،

وقياسه أن يقول (الله أكبر بصلاة الظهر)، مثلاً. وأنتم لا تقولون به.

قلنا: لما كان التكبير يعقبه دعاء الافتتاح، ونحوه؛ كان التقدم محبوباً. وأيضاً، فإن

مقارنة النية للتكبير مطلوبة، على اختلاف في كيفية ذلك، وكذلك التلبية، وإن كان في إيجابها خلاف.

- فإن قيل: فالمشهور عندكم أنه لا تستحب التسمية في الإحرام بالحج، أو

العمرة!

قلنا: قد قال جمع من الأصحاب باستحبابه، وقال الشيخ أبو محمد [الجويني، ت

٤٣٨هـ]: الخلاف في غير التلبية الأولى، فأما الأولى التي عند ابتداء الإحرام، فالمستحب

أن يسمي فيها ما أحرم به من حج أو عمرة، وجهاً واحداً، قال [أي: الجويني]: «ولا يجهر

بهذه التلبية، بل يسمعها نفسه، بخلاف ما بعدها، فإنه يجهر»، انتهى كلام البلقيني.

وفي «إرشاد الساري» للقسطلاني [١/ ١٤٧]: «نازع ابن القيم في استحباب التلفظ بها،

محتجاً بأنه لم يزوَ أنه ﷺ تلفظ بها، ولا عن أحد من أصحابه. وأجيب: بأنه عون على

استحضار النية القلبية، وعبادة للسان. وقاسه بعضهم على ما في «الصحيح» من حديث

أنس: أنه سمع النبي ﷺ يلبي بالحج والعمرة جميعاً، يقول: «ليتك حجاً وعمرة». وهذا

تصريح باللفظ، والحكم كما يثبت باللفظ، يثبت بالقياس، انتهى.

حجة المانعين: في «شرح العمدة» لابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) [ص ٥٩٠]: «فإن قيل: قد استحببتم أن يتكلم بما ينوي في الحج، وقد نصَّ أحمدُ على ذلك، ورُوي عن جماعة من السلف! قلنا: الفرقُ بينهما من ثلاثة أوجه: أحدهما: أن التكلم في الحج مأثورٌ عن النبي ﷺ ومأثورٌ عن الصحابة والتابعين قبل التلبية، وفي أثناء التلبية. الثاني: أن الحج ليس في أوله ذكرٌ واجبٌ عند أصحابنا، ولا له حدٌ من الأفعال الظاهرة، يدخلُ به فيه. فاستحبَّ أن يتكلم بالنية، ليبين أولُ الإحرام. الثالث: أن أكثر الناس لا يعلمون ما يقصدون بالاحرام، حتى يتكلموا به. بخلاف الصلاة، والصوم، فإن المقصودَ معلومٌ لهم، والنية تتبع العلم».

كما اعترض على جواز القياس الملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ) في «المرقاة» [٤٢/١] قائلاً: «أغرب ابنُ حجر، وقال: إنه، عليه الصلاة والسلام، نطق بالنية في الحج، فقسنا عليه سائر العبادات. قلنا له: ثبت العرش، ثم انقش. من جملة الواردات فإنه ما ورد (نويت الحج)، وإنما ورد (اللهم إني أريد الحج)، إلخ، وهو دعاء، وإخبار، لا يقوم مقام النية، إلا بجعله إنشاءً، وهو يتوقفُ على العقد، والقصدُ الإنشائي غير معلوم. فمع الاحتمال لا يصح الاستدلال. ومع عدم صحته؛ جعله مقيساً عليه، محال».

وقال أيضاً في «المرقاة» [١٤٣/١]: «وقاسه بعضهم على ما في «الصحيحين» من حديث أنس: «أنه سمع النبي ﷺ يلبى بالحج والعمرة جميعاً، يقول: «لبك عمرة، وحجة». وهذا تصريحٌ باللفظ، والحكم كما يثبت بالنص، يثبت بالقياس».

لكنه تعقب هذا بأنه ﷺ قال ذلك في ابتداء إحرامه، تعليماً للصحابة ما يهلون به، ويقصدونه من النسك. ولقد صلى ﷺ ثلاثين ألفَ صلاة، فلم ينقل عنه أنه قال: (نويت أصلي صلاة كذا وكذا). وتركه سنة، كما أن فعله سنة. فليس لنا أن نسوي بين ما فعله وتركه، فنأتي من القول في الموضع الذي تركه بنظير ما أتى له في الموضع الذي فعله. والفرق بين الحج والصلاة أظهر من أن يقاس أحدهما بالآخر، انتهى.

(٤)

عدم صحة نسبة القول بالوجوب إلى الشافعي

أقدم من وقفنا على نسبته مسألة التلفظ بالنية إلى الإمام الشافعي، هو القاضي ابن العربي (ت ٥٤٣هـ) في «القبس» [ص ٢١٤] في قوله: «قال الشافعي: يستحب له أن يتكلم بلسانه بنيته، فيقول: أؤدّي ظهر الوقت، ثم يكبر». ونقله المواقف في «التاج والإكليل» [٥١٥/١]. وفي «القوانين الفقهية» لابن جزيّ الغرناطي (ت ٧٤١هـ) [٦٢/١]: «.. ولا يلزم النطقُ بها، وتركه أولى، خلافاً للشافعي». وممن نسبته إلى الإمام من الحنفية ابنُ نجيم (ت ٩٧٠هـ) في «البحر الرائق» [٢٩٢-٢٩٣]: «ما في «الخانية»: وعند الشافعي لا بدّ من الذكر باللسان؛ مردودٌ».

أقول: إن نسبة القول إلى الإمام مدفوع، فجمهرة العلماء من شتى المذاهب إنما نسبوه إلى فهم أحد الأصحاب، جاء في «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) [٢١٣/١]: «بعض متأخري أصحاب الشافعي خرّج وجهاً في ذلك، وغلطه فيه أئمة أصحابه». تابعه ابن القيم (ت ٧٥١هـ) في «زاد المعاد» [١٩٤/١] (فصل في هديه ﷺ في الصلاة): «غرّ بعض المتأخرين قول الشافعي رضي الله عنه في الصلاة: «إنها ليست كالصيام، ولا يدخل فيها أحدٌ إلا بذكر». فظنّ أن الذكر تلفظ المصلي بالنية. وإنما أراد الشافعي، رحمه الله، بالذكر: تكبيرة الإحرام، ليس إلّا». وقال ابن أبي العز الحنفي (ت ٧٩٢هـ) في «الاتباع» [ص ٦٢]: «لم يقل أحدٌ من الأئمة الأربعة لا الشافعي ولا غيره باشتراط التلفظ بالنية وإنما النية محلها القلب باتفاقهم. إلا أن بعض المتأخرين أوجب التلفظ بها، وخرّج وجهاً في مذهب الشافعي. قال النووي، رحمه الله: وهو غلط». وقال ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ) في «جامع العلوم والحكم» [٩٢/١]: «خرّج بعض أصحاب الشافعي له قولاً باشتراط التلفظ بالنية للصلاة، وغلطه المحققون منهم».

كذلك المعاصرون، إنما نسبوه إلى بعض الأصحاب، قال ابن جبرين (ت ١٤٣٠ هـ) في «شرح عمدة الأحكام» [٤ / ١]: «ذهب بعض الشافعية إلى أنه يتكلم بها، وذكروا ذلك في مؤلفاتهم، وقالوا: إن التلفظ بها سنة، وأنه مذهب الشافعي.

والصحيح: أنه ليس مذهباً للشافعي. ولم ينقل ذلك عنه نقلاً صريحاً، ولم يذكر ذلك في مؤلفاته، ولا في رسائله». وفي «معجم المناهي اللفظية» لأبو زيد (ت ١٤٢٩ هـ) [٦٨ / ٢]: «غلط أقوامٌ من أتباع الإمام الشافعي، رحمه الله تعالى، عليه في فهم مذهبه، في قوله عن الصلاة. ففهموا منه مشروعية التلفظ بالنية، وطرّدوها في الحج والعمرة ونحوهما من العبادات البدنية». انتهى.

تنبيه

قول ابن تيمية، وابن القيم، وابن أبي العز، إن القائل بوجوب التلفظ أخذ متأخري الشافعية، غير صحيح. فإنه تقدّم معنا أن القائل هو أبو عبد الله الزبيري، المتوفى سنة ٣١٧ هـ، وهو من طبقة تلاميذ الربيع والمزني، فليس بينه وبين الشافعي إلا طبقة واحدة، فكيف يكون متأخراً!

هذا ما يسر المولى تعالى كتابته وتحريره في هذه المسألة، أرجو أن أكون قد أحسنت العرض والترتيب، فإني قد أبلغت جهدي في استقصاء كلام أهل العلم المتقدمين والمعاصرين، في هذه المسألة، حتى يكون القارئ الكريم على اطلاع بكل ما قيل فيها، ليكون على بصيرة من أمره، بعيداً عن إخفاء الأقوال، أو اقتطاع الكلام، ونقل ما يوافق المزاج والهوى، نعوذ بالله من الجهل والردى، ومن التعدي على كلام أهل العلم. والله الموفق.